

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم

الوعي

العدد (١٥٩) — السنة الرابعة عشرة — ربيع الثاني ١٤٢١هـ — تموز ٢٠٠٠م

اقرأ في هذا العدد:

الصفحة	الموضوع
٢	كلمة الوعي: حرية التعبير عندهم شتم الإسلام ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾
٥	أثر فساد الاقتصاد الغربي في البشرية (٦): «العلاج الصحيح»
٩	أهمية الاشتغال بالسياسة.
١٧	مع القرآن الكريم: الدخول في الإسلام كله
٢١	أخبار المسلمين في العالم
٢٩	إضفاء الأردن الشرعية على الاحتلال
٣١	٩١ مليون دولار حجم المبادلات العربية — الإسرائيلية عام ٩٩
٣٢	أساليب الغرب الحبيثة للنفوذ إلى اليمن (١)
٣٩	الاجتهاد الفقهي بين الالتزام والتسيب..
٤٣	رد على ردّ..
٤٦	رسالة إلى حاكم «الأسود تتحدّى» (قصيدة)
٤٨	حديث شريف
٤٩	كلمة أخيرة: التنصير في إفريقيا
٥٠	القرار ٤٢٥ وجنوب لبنان

حرية التعبير عندهم ... شتم الإسلام ﴿كُبرت كلمة تخرج من أفواههم﴾

ظهرت في الآونة الأخيرة عدة كتابات فكرية وأدبية، في مصر والأردن ولبنان وغيرها، تقاوم الإسلام. وقد سمح مؤلفو هذه الكتب لأنفسهم بوصف الإسلام بالرجعية والتأخر، وتناول بعضهم على الذات الإلهية، ووصفوا القرآن بأنه كتاب الجهل البدوي المقدس، ووصفوا المسلمين العاملين في الدعوة بأنهم يدفعون الأمور إلى الوراء، نحو ظلمات العصور الوسطى.

إنَّ هذا الكلام صدر ونشر تحت ستار (حرية التعبير) حسب مقاييس الغرب الكافر. وقد تبنت الأنظمة التي تحكم المسلمين، بأمر الغرب، تبنت هذه المقولة (حرية التعبير) بالمقدار الذي يسمح فقط بمحاربة الإسلام والدعاة إليه. ولا عجب في ذلك، فإن الغرب الكافر وعملاؤه والمضبوعين بثقافته، لم يتركوا سلاحاً إلا واستخدموه لمحاربة الإسلام والمسلمين، ومن هذه الأسلحة المسمومة (فكرة الحريات)، ولأن هذه الفكرة لصيقة بفكرة (فصل الدين عن الحياة)، وأن المقصود منها ليس الحرية بمعناها الصحيح أي ضد العبودية، بل التحرر والانفلات من أحكام الشرع في بلاد المسلمين، حيث يعد عندهم الكفر والزنا والربا والجهل بالسوء وأمثالها، كل ذلك يعدُّ مباحاً تحت مسمى الحريات؛ ولأن الأمر كذلك لم يجرؤ الغرب على طرح (فكرة الحريات) كما تدل عليه، بل أوجد لها مدخلاً عن طريق دغدغة مشاعر المسلمين بحرية التعبير، وأنهم يستطيعون بفكرة الحريات هذه، أن يناموا ملء جفونهم آمنين لا يخشون بطشاً ولا تنكيلاً من الحكام وأجهزتهم، إذا قالوا كلمة حق صادقة قوية؛ وصوروا لهم أن الرقباء على القلم واللسان سيختفون إلى الأبد، من خلال حرية التعبير هذه، وأنه سيكون بمقدورهم أن يظهرها مكنونات أنفسهم، في أمن وأمان.

هكذا دغدغوا مشاعرهم، ثم انكشفت الحقيقة، وإذ حرية التعبير التي بها يسمحون، هي شتم الإسلام وحضارة الإسلام ودولة الإسلام. فإذا انبرى أحد الرجال لبيان عظمة الإسلام وسقوط أعدائه وسوء ما جاءوا به، وزيف ما يدعون، قالوا هذه أصولية وإرهاب. ثم انكشفت أكثر فأكثر، فإذا حرية التعبير التي بها يسيرون، طريق للشهرة، لكل صاحب قلم وضع، مفلس البضاعة، يتناول على الإسلام، بسبِّ هنا وشتم هناك، ثم تقف بجانبه المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، والمنظمات الإقليمية والدولية، ترفع من قدره وتعلي شأنه، وتكبر جرأته على هذا السب والشتم.

وقد سهَّل لأولئك جريمتهم، ما يوفره الغرب الكافر وعملاؤه من مظلة وتشجيع لهم، فبدل أن يكونوا في أدنى الدرجات، يرفعونهم إلى أعلى الدرجات، وبدل أن يكونوا، كما هم حقاً، أقزاماً ساقطين، إذا هم عندهم

عمالقة يصدقون عليهم الجوائز والأوسمة. أما الدعاة إلى الإسلام، الذين يأخذون بأيدي الأمة إلى العزة والسعادة الحقة، فإنهم يُسجنون ويعذبون بل ويقتلون، لا لشيء مادي فعلوه، إنما لقولهم ربنا الله، فإذا قلت لجلاوزة الظالمين: أين حرية الكلمة والتعبير التي عنها تتكلمون، قالوا إنها ليست لكم، إنَّ مقاسها على غير مقاسكم، إنكم تتناولون على الزعيم الملهم والقائد الأوحده، وتريدون عودة الإسلام وسلطان الإسلام. هكذا يكشفون خبيئة أنفسهم وهم لا يشعرون بل يشعرون.

هذه هي حرية التعبير التي بها يتشدقون، أن تنال من الإسلام وأهله، وتسبح بحمد الحاكم وسوء عمله، فإذا وقف في وجهك من يبين خطل ما تقول وخطأ ما تدعي، وصف بالتطرف والإرهاب.

إنه على الرغم من أن الغرب الكافر يؤمن بفكرة الحريات حسب مفهومه الرأسمالي ويسمح بحرية التعبير في بلاده بالقدر الذي يراه، وعلى الرغم من أن الحكام في بلاد المسلمين يتبعونه في أقواله وأفعاله، إلا أنه لا يأذن لهم أن يمتنعوا الناس من التعبير عن قناعاتهم وأفكارهم، لأن في ذلك قضاءً على فكر الغرب ومفاهيمه، وبياناً لفساد عمالاته وأعدائه، وتحطيماً لكل قانون وضعي، وكشفاً لكل مؤامرة على الإسلام والمسلمين، ثم بياناً وأي بيان لحقيقة الاستفتاءات وزيف الولاءات ومكررات التسعات.

ولذلك فإن الغرب الكافر وعملائه، يعدون كل ما يتيح للمسلم أن يعبر عن قناعاته وأفكاره، يعدون ذلك خطأً أحمر لا يصح تجاوزه، ولكن الغرب في الوقت نفسه يعمل جاهداً لنشر فكرة الحريات الغربية في بلاد المسلمين ويسلك لذلك كل طريق وطريق، من ضلال وتضليل إلى ثقافة خادعة ومؤتمرات فاسدة.

إن فكرة الحريات الغربية الرأسمالية من أشد ما ابتليت بها الإنسانية، فقد ترتب عليها ويلات وويلات وانحدرت مجتمعات تلك الحريات انحداراً فظيماً في علاقاتهم الإنسانية والاجتماعية. وفسادها وخطرها ظاهر في كل نوع من أنواعها، سواء أكانت حرية تملك أم شخصية أم عقيدة أم رأي، فالاستعمار وامتصاص دماء الشعوب ونهب ثرواتهم وخيراتهم، والإباحية الجنسية من زنا ولواط وسحاق وعري، والإلحاد والردة والسخرية بالدين والسب والشتم لكل مقدس وعظيم... كذلك استغلال القوي للضعيف والغني للفقير، واستعمال كل أسلوب يجلب المال من غش ومقامرة ومتاجرة بالجنس، كل ذلك لا شيء فيه تحت مسميات الحريات. حتى إن حرية الرأي والتعبير التي دغدغوا بها مشاعر المسلمين كانت للنيل من الإسلام وأهله ونشر الافتراءات والأباطيل.

إن فكرة الحريات بهذا المعنى، يحاربها الإسلام ويحارب الأساس الذي بنيت عليه (فصل الدين عن الحياة)، فالإسلام قد وضع أحكاماً تنظم أعمال الإنسان وتصرفاته الفعلية والقولية، لا يصح له أن ينفلت منها أو يفعل ملد يشاء من فساد وإفساد، فلا ردة ولا افتراء وأكاذيب ولا احتكار أو ربا وخمر وميسر، والعلاقات الجنسية مقيدة بالزواج، وحياة طيبة لا ظلم فيها ولا استعباد بل عبودية خالصة لله الواحد القهار.

إن الغرب يعلم مدى خطر الإسلام على حضارته ويعلم أنه مرشح لأن يكون بديلاً عنه، لذلك أخذ يحاربه بشدة تتناسب مع ما يشكله من تهديد حقيقي له ومحاربتة هذه تأخذ أشكالاً وأساليب مختلفة، فهو يحاربه عن

طريق المضبوطين بثقافته باسم حرية التعبير، ويحاربه بالأنظمة التي تحكم المسلمين، وكذلك يحاربه بنفسه فيعقد المؤتمرات العالمية التي تدعو إلى فكره مثل مؤتمرات السكان، وحوار الأديان، وحقوق الإنسان، والتحديات النسوية (حرية المرأة) وقد وجد له أتباعاً يرددون قوله ويتبعون خطاه، يقلبون الحقائق والقيم، ويلبسون الحق بالباطل.

إننا على ثقة من أن الإسلام العظيم لن تؤثر فيه سهام الأعداء ولا كيد العملاء، فهو دين الله الحق وحبله المتين، فليتمسك المسلمون به ويلتزموه وليعضوا عليه بالنواجذ، ففيه خيرهم وصالح أمرهم، وهو سلاحهم الحلد في إفشال خطط الغرب الكافر وعملائه، وفضح مؤامراته.

﴿يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون﴾ □

أثر فساد الاقتصاد الغربي في البشرية (٦)

«العلاج الصحيح»

بقيت مسألة واحدة مرتبطة بالنظام الاقتصادي الإسلامي، ويظهر فيها حسن المعالجة لأمر المال وهي مسألة النقود. وقبل البداية بعرض شيء من التفصيل في هذه المسألة نتحدث قليلاً عن أهميته النقود، وأهميته توفرها في الدولة.

النظام الاقتصادي كما قلنا هو تدبير شؤون المال بتوزيعه بين الناس، والنقد بشكل عام هو الشيء الذي اصطلاح الناس على جعله ثمناً للسلع، وأجرة للجهود، والخدمات، والمنافع، سواء أكان معدناً، أم غير معدن، وبه تقاس جميع السلع وجميع الجهود والخدمات.

وتبرز أهمية النقود، وأهمية توفرها في الدولة خاصة إذا كانت هذه الدولة تحمل مبدأ تريد نشره للعالم، وتواجه تحديات كبيرة من قبل هذا العالم. فالدولة صاحبة المبدأ تحتاج إلى القوة، وإلى الإمكانيات الضخمة لحمل هذا المبدأ، وتحدي العالم به.

فالنقود في هذا العصر هي إحدى دعائم الاقتصاد، إذ بها تستطيع شراء الأسلحة وبها تستطيع شراء ما ينقص من مواد للرعية ولأمر الصناعة والنمو وغيرها، فلا بد من وقفة تبين الأحكام الشرعية المتعلقة بالنقود ومقارنة ذلك مع الفساد النقدي عند الغرب.

أما النقد في نظام الإسلام، وفي أحكام المعاملات، فهو أداة تبادل السلع وبه تقدر أجره الجهود والخدمات، وقد أقر الرسول عليه السلام ما كان موجوداً من تعامل بالنقود لذلك، عن طاووس عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «الوزن وزن أهل مكة، والمكيال مكيال أهل المدينة» رواه أبو داود. وروى البلاذري عن عبد الله بن ثعلبة بن صُعير قال: [وكانت دنانير هرقل ترد على أهل مكة في الجاهلية، وترد عليهم دراهم الفرس البغلية فكانوا لا يتبايعون إلا على أنها تبر، وكان المثقال عندهم معروف الوزن، ووزنه اثنان وعشرون قيراطاً إلا كسراً، ووزن العشرة دارهم سبعة مثاقيل، فكان الرطل اثنتي عشرة أوقية، وكل أوقية أربعون درهماً، فأقر الرسول ﷺ ذلك، وأقره أبو بكر وعمر وعثمان] (الأموال في دولة الخلافة).

وقد ربط الشرع أحكاماً معينة بالدينار الذهبي والدرهم الفضي — وهي النقود في ذلك الوقت — فحرم كنزها، قال تعالى: «والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم»^{التوبة:} ٣٤، وجعل الدية مقدرة بمها، قال عليه السلام: «وإن في النفس المؤمنة مائة من الإبل وعلى أهل الذهب ألف دينار».

من هذا نرى أن الإسلام قد أقر جعل الذهب والفضة — النقود — أداة تبادل السلع والمنافع بين الناس. وقد وضع الإسلام أحكاماً لهذا النقد تمنع الظلم، سواء أكان ذلك بتكديس المال بين فئة معينة من الناس، وجعله دولة بينهم، أو بالتحكمات النقدية التي تقود إلى استعباد الشعوب واستعمارها ومص خيراتها، وإيقاعها في

دوامه لا تنتهي، ولا تقف عند حد، كما هو حاصل الآن في النظام النقدي. أما الأحكام الشرعية فهي متعلقة بطبيعة النقد ومقداره، وبأحكام التعامل به بين الناس. فمن خلال النظر في الأحكام الشرعية العملية المتعلقة بمعاملات الناس المالية، نرى أن الإسلام قد فرض الذهب والفضة أساساً للنقود في الإسلام. وهذا الفرض جاء كحكم شرعي عملي استنبط من إقراره عليه السلام، ومن ربطه لبعض المعاملات به، وتحريم بعض المعاملات كذلك، ثم اتباع الصحابة رضوان الله عليهم والخلفاء الراشدين من بعد الرسول لهذه الطريقة الشرعية. فقد أقر الرسول عليه السلام ما كان موجوداً في أيدي الناس من نقود كأداة للتعامل فيما بينهم، وربط أحكاماً شرعية عملية بالذهب والفضة، وحرم أحكاماً في البيع والشراء أي في الصرف.

فطبيعة النقد الشرعي هو الذهب والفضة، فهو الأساس الذي يوضع للنقود إن كانت ورقية أو معدنية. أي يجب أن يكون غطاء لأية قطعة نقدية معدنية أو ورقية – تصدر في حدود الدولة، دون زيادة ولا نقصان. أما الوزن الشرعي لذلك فهو ٤,٢٥ غراماً للدينار الذهبي، و ٢,٩٧٥ غرام فضة للدرهم الفضي. وهذا النظام النقدي – الذهب والفضة – وحده القادر على تحقيق الاستقرار النقدي، ويقضي على المشاكل النقدية في العالم الآن.

فعندما تحدثنا عن المشاكل النقدية العالمية رأينا أن سببها هو اتخاذ الدولار الأمريكي أساساً للنقد في العالم، وهذا الأساس كما رأينا اتخذته أميركا سلاحاً ضد الشعوب، وأداة لنهب خيراتها، ووسيلة لتربعها على رؤوسها، واستعمارها واستعبادها. ورأينا أنه السبب في مشاكل التضخم النقدي، وفي انهيارات الأسواق العالمية، وفي النكسات النقدية عند الدول والشعوب. كذلك كان سبباً في عدم الاستقرار النقدي الذي قاد إلى جميع هذه المشاكل. فلا بد من وجود نقد يقضي على كل هذه المشاكل النقدية بما يتصف من أوصاف تؤهله لذلك.

والناظر في الذهب والفضة يرى أن فيها أوصافاً تجعلها مؤهلة لأن تكون عملة عالمية تحقق العدالة، وتنشر الاستقرار النقدي، وتقضي على كل المشاكل النقدية. وهذه الميزات هي: أولاً: الذهب والفضة سلعة كبقية السلع، لها تكاليف إنتاج وصناعة، والطلب عليها هو كالطلب على أية سلعة ذات قيمة في ذاتها فلا تستطيع الدول أن تصنع ما تشاء وتزج في الأسواق كما هو في الأوراق الإلزامية التي ليست لها أية قيمة في ذاتها سوى القانون الذي فرضها على الناس قانوناً للتبادل.

ثانياً: عملية إغراق الأسواق بالذهب والفضة، عملية لها تكاليف، إما باستخراجه وإما بشرائه مقابل سلع ومنافع وخدمات تقدمها بدل ذلك. والدولة التي تطرح الذهب في السوق تطرح عملة عالمية تنتجها جميع الدول، لا دولة معينة، وكل دولة قادرة على شراء السلع والخدمات به من تلك الدولة التي طرحت الذهب في الأسواق، أو من أية دولة.

ثالثاً: النظام الورقي ليس فيه ميزة الميزان الذاتي مثل الذهب والفضة، فالدول التي تستهلك أكثر مما تنتج في النظام النقدي تستطيع أن تطبع ما تشاء من النقود وخاصة إذا كانت دولة قوية متحكمة في الاقتصاد العالمي مثل أميركا، ولا تستطيع ذلك دولة مثل الأردن إلا داخلياً، لأنه يؤدي إلى إفقاد الدولة قيمة نقودها عالمياً. أما النظام

النقدي في الذهب والفضة فله ميزة الميزان الذاتي، أي أن الدول التي تستهلك أكثر مما تنتج تضطر لإخراج كميات من الذهب والفضة خارج بلادها وهذا بالتالي يؤدي إلى انخفاض سلعها الداخلية، وارتفاع في الأسعار المستوردة ما يجعل الدولة تقلل من الاستيراد، وتفكر كثيراً قبل إخراج رصيدها الذهبي لخارج حدودها.

رابعاً: إن كون الذهب سلعة عالمية يجعله في أية دولة بقدر حاجة السوق. والسلع والخدمات تأخذ سعرها بقدر وجودها، أي بقدر وجود النقد. فإن كانت النقود قليلة في السوق فإن أسعار السلع والخدمات تنخفض تلقائياً ويزيد في هذا الانخفاض زيادة الإنتاج، فكلما ازداد الإنتاج، انخفضت الأسعار كذلك. وهذا بعكس النقد الإلزامي الحالي في الدول، فإنه بزيادة الإنتاج نرى ارتفاعاً في الأسعار وازدياداً في التضخم، نتيجة طباعة نقود جديدة وطرحها في السوق لسد الخلل في ميزان المدفوعات. والسبب هو كون هذه النقود ليس لها غطاء ثابت، وتتخذ لتحقيق أغراض سياسية داخلياً وخارجياً، وارتباطها كذلك بغطاء نقدي عالمي غير ثابت، يتخذ أداة استعمارية.

خامساً: إن عالمية الذهب كسلعة ونقد، وتمتع هذه السلعة بسعر صرف عالمي ثابت، فإن هذا يجعل العالم منفتحاً تجارياً دون أية قيود، أو رقابة أو خوف من الدول على سلعها أو نقودها الداخلية. فما عند الدول من نقد هو بقدر السلع والخدمات، وما يخرج منها كذلك هو تحصيل لسلع وخدمات، والدول لا تقوم بالمضاربات المالية بالذهب والفضة بسبب ثبات سعر الصرف لهما، وثبات قيمتها العالمية في جميع الدول سواء بسواء. وهذا يؤدي إلى انتشار العدل في نظام نقدي عالمي، لا تستطيع أية دولة اتخاذه وسيلة هب، أو استعمار، كذلك يؤدي إلى نشاط الأسواق التجارية، وانفتاحها، ما يسهل تبادل السلع والخدمات، ويؤدي إلى انخفاض الأسعار وتوفر السلع، ومرد ذلك كله، مجبوحة في العيش للشعوب عامة.

هذا ما يتعلق بطبيعة النقد وبمقداره — أي بأوزانه — أما ما يتعلق بالأحكام المتعلقة بالمعاملات العملية لهذا النقد، فكما قلنا فإن الإسلام جعل النقود ثمناً للسلع، وأجرة للجهود، والخدمات والمنافع بشكل عام، فهو أداة التبادل بين الناس لتحقيق هذه المنافع. وقد وضع الشارع أحكاماً شرعية تتعلق بهذا النقد في التعاملات، تضمن تحقيق الغاية من وجود هذا النقد، وتمنع الظلم والاحتكار والتسلط بسببه. فوضع أحكاماً لتبادل النقود بالسلع والخدمات من حيث التقابض وكيفيته، ومن حيث تغير قيمة السلع مقابل النقد، أو تغير قيمة النقد مقابل السلع. وأوجب في أصناف معينة التقابض في المجلس، وأجاز التراخي في أصناف أخرى. كما وضع أحكاماً تتعلق بالنقد نفسه من حيث التعامل، فوضع أحكاماً تتعلق بالصرف، أي تبادل الأموال مع بعضها، سواء أكان ذلك من نفس الجنس أو بجنس غيره، قال عليه السلام: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، يدا بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، الآخذ والمعطي فيه سواء» رواه مسلم. ووضع أحكاماً للأوراق النائية عن الذهب والفضة، كيف تكون، وكيف يتم التعامل معها. وكذلك منع الإسلام معاملات معينة يتحقق فيها معنى الربا، أو تكون هي الربا نفسها. والتفصيلات في هذا الموضوع يطول شرحها، ونتركها للقارئ. ولكن نقول بأن طبيعة هذه المعاملات تمنع الظلم وتحقيق العدل والاستقرار النقدي،

وتمنع كذلك الاستغلال والتحكمات النقدية، والانهيارات في أسعار النقد كما هو حاصل الآن. ولو دققنا فيما يجري في أسواق المال لرأينا أن الخلل يعود لأمرين الأول: طبيعة النقود الموجودة، وتحكم الدول بها. وثانياً: طبيعة المعاملات المحرمة التي تركز على الربا وعلى الصرف الخاطيء، فتتيح للحيثان من رؤوس الأموال الفرصة، وتمهد لهم الطريق لا ابتلاع أموال الناس عن هذه الطرق وخاصة أولئك الذي يتعاملون بالأسهم والسندات في الأسواق المالية.

أما في نظام النقد الشرعي فلا مجال لوجود هذه الثغرات التي يتصيد منها الرأسماليون أموال الناس، وثرواتهم، ومقدراتهم المادية. فلا وجود لتبذد أسعار الصرف، ولا وجود للأسهم والشركات الرأسمالية، ولا وجود للربا المصرفي، التي تدفع هؤلاء إلى الجشع والاستغلال، ومص دماء الشعوب الفقيرة خارج بلادهم، أو دماء الطبقة الكادحة داخل بلادهم.

من هنا نرى أن نظام الذهب والفضة قادر على تحقيق العدل في نظام نقدي عالمي، ولا تستطيع ذلك الأوراق الإلزامية الصادرة عن الدول المتعددة التي تتخذ من الدولار الأميركي أساساً لها. بل على العكس فإن تلك الأوراق تجلب الشقاء والظلم للبشرية.

وأخيراً وبعد استعراض النظام الإلهي في شؤون الاقتصاد، في رعاية شؤون الناس المالية، وبعد مشاهدتنا للاعوجاج في أنظمة البشر الوضعية الوضعية، والاستقامة في النظام الإلهي السامي الفريد العادل، نقول: إنه حري بالمسلمين أن يعملوا بكامل طاقتهم وجهودهم ليجعلوا هذا النظام في سدة الحكم بدل هذه الأنظمة الفاسدة الظالمة. وإذا ما رأت البشرية السعادة بكل معانيها، وتذكروا ما هم فيها من ظلم واعوجاج فإنهم سرعان ما يخلعون عن ظهورهم هذه الأوزار الثقيلة ليتحلوا بالإسلام.

إن هذا الأمر — بروز النظام الإلهي بشكل واضح جلي للناس — لا يكون إلا برعاية وراع. أي لا يكون إلا في دولة تطبق هذا النظام، في الدولة والمجتمع، وتحمله رسالة خير وهدى للناس. فعلى حملة الدعوة بخاصة والمسلمين بشكل عام أن لا يهدأ لهم بال، ولا يقر لهم قرار إلا بذلك. ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون﴾. ﴿وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون﴾. ﴿يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم﴾ صدق الله العظيم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين □

[انتهى]

أبو المعتصم

أهمية الاشتغال بالسياسة

محاضرة ألقاها الأستاذ عصام عميرة في ذكرى جريمة إلغاء الخلافة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد ،

أيها الحضور الكرام:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ،

إننا نعيش اليوم ذكرى هدم دولة الخلافة الإسلامية كنظام سياسي عاش المسلمون في ظله قروناً طويلة أعزة أقوياء، يطبق عليهم الإسلام في الداخل، ويحمل عنهم الإسلام رسالة إلى العالم في الخارج عن طريق الدعوة والجهاد في سبيل الله. ولم تعرف البشرية على طول المدى التاريخي نظاماً سياسياً في مستواه من حيث الشمولية، وحسن الرعاية، والعمر المديد، والتأثير الإيجابي في حياة الشعوب وفي الموقف الدولي. ولا عجب، فهو النظام الذي يجسد إفراد الله وحده بالعبادة كما أمر، ويطبق الأحكام التي ارتضاها الله لعباده في فض الخصومات والفصل في المنازعات فيما بينهم. فحصل جراء ذلك وجود الطمأنينة عند الناس، وعمت البركة كل شيء عندهم وحولهم. والآن مضى أكثر من سبعة عقود والعملاق الإسلامي لا زال منكفئاً على وجهه بفعل الضربة القاضية التي وجهها إليه الغرب الكافر بعد خطة أحكمت حلقاتها ومكر الليل والنهار الذي أوصل اللعين مصطفى كمال عميل الإنجليز إلى سدة الحكم ليسدد سهمه المسموم إلى قلب الرجل المريض أو ما كان يعرف بالدولة العثمانية بإلغائه نظام الخلافة، واعتماده نظام العلمانية نظاماً سياسياً جديداً لتركيا، حتى إنه من حقه على عاصمة الخلافة إسطنبول، جعل عاصمة تركيا أنقرة. وكانت باقي أجزاء الدولة العثمانية في ذلك الوقت قد انسلخت عنها، ووقعت تحت السيطرة المباشرة للإنجليز والفرنسيين وغيرهم من دول الكفر.

هذا وقد كان لدولة الخلافة — شأنها كباقي الدول — حاكم يقود الدولة والأمة ويتولى شؤون الحكم والسياسة ومن حوله بطانة من معاونين ومستشارين وولاة وقضاة وموظفين يتحملون معه أعباء الحكم والإدارة، وكان في الدولة وسط سياسي دائم التفكير في أمور الدولة والأمة. ولما سقطت الخلافة وهوى طودها الشامخ وتغير نظام الحكم عند المسلمين طويت صفحة من صفحات التاريخ الإسلامي، وتغير نتيجة لذلك كل شيء تقريباً. تغيرت الجغرافيا الإسلامية، فبعد أن كانت الدولة الإسلامية الواحدة تمتد عبر العمق الآسيوي وكل الشمال الإفريقي وبعض مناطق الوسط في إفريقيا وأوروبا تفتت هذه الرقعة الواحدة الواسعة إلى أكثر من خمسين دويلة حكامها متدابرون متقاطعون متشاحنون فقطعوا أوصال الأمة الإسلامية بخيانتهم وحقهم. وبعد أن كانت الممرات الاستراتيجية الثلاثة هرمز وجبل طارق وباب المندب تحت السيادة الإسلامية أصبحت القوات الأميركية والبريطانية الغازية تجوب تلك المناطق وتعتبر هذه الممرات مضافاً إليها قناة السويس دون أن تخضع لأي رقابة تذكر. وتغيرت الديموغرافيا الإسلامية، وغزا الكفار فلسطين والبوسنة والهرسك وكوسوفا وكشمير وغيرها من

بلاد المسلمين وأصبحت لهم السيادة والغلبة وصار المسلمون أقلية منبوذة ومضطهدة. وتغيرت أنظمة الحكم في كل بلاد العالم الإسلامي وسادت الأنظمة الملكية والجمهورية والسلطانية والإماراتية والإدارات الذاتية وغيرها من أنظمة الحكم الفاسدة غير الشرعية. وتغيرت المرجعية الفقهية والفكرية وصار يفتى للناس على ذهب المعز وسيفه وهوى النفوس وحقدتها.

وتغيرت أحماط اللباس الشرعي وأشكاله عند الرجال والنساء، وتحتكت أستار الحياء وعم السفور وظاهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس، وشاع تقليد الغرب واتباع سنن أهل الكتاب ودخل المسلمون جحر الضب الذي دخله اليهود والنصارى.

وتغير الاقتصاد عند المسلمين، وفشا الربا، وكثرت التكوينات الاقتصادية الرأسمالية، وغاض مفهوم الشركة في الإسلام، وانقرضت المفردات الاقتصادية التي ملأت كتب الفقه كشركة العنان والمضاربة، وكالضمان والسلم وغيرها من أحكام البيوع والشركات والوديعة والعارية والقرض والرهن وغيره، وحتى أحكام الفرائض والأحوال الشخصية قد لحقها التغيير والتبديل.

وفوق ذلك كله فقد تغير الوسط السياسي عند المسلمين، حيث قضي على الوسط السياسي الإسلامي قضاءً مبرماً، ولم يقف عند ذلك، بل نفر المسلمون من السياسة من حيث هي، وابتعدوا عن تتبع الأخبار، وأقفلت الأوساط السياسية الجديدة في وجه كل من يعطي الرأي السياسي من زاوية نظرة الإسلام للحياة. ووجد في البلاد الإسلامية أوساط سياسية لا تقل في فسادها عن الأوساط السياسية في البلاد غير الإسلامية، وهي فوق فسادها وميكافيلية طبعها ومنهجها وتجلي الأنانية والمصالح الشخصية في رجالها فإنها تحوي عملاء ومقلدين مفتونين بأنظمة الكفر وسياسة الكفر، كارهين الإسلام، وحاquدين عليه، ومحتقرين له ولحملة دعوته. والأدهى من ذلك والأمرّ أنهم قد أقنعوا كثيراً من المسلمين بأنهم وأبناءهم وأقرباءهم وأنسبائهم وزبائنتهم عمالقة وقادة وأفذاذ، وأنهم دوماً في مقدمة الناس، وهم وحدهم الذين يحق لهم دراسة العلوم السياسية وتبوء المناصب القيادية، وقد تحصلت عندهم جراء ذلك ملكة التمثيل والتلبس، وصار لهم من الحيلة وخبت التآني ما يمكنهم أن يلبسوا لكل حالة لبوسها، ولو اقتضى الأمر أن يصلّوا في الصف الأول من المسجد أمام كاميرات التلفاز لفعلوا ذلك والله وحده هو الذي يعلم إن كانوا يحسنون الوضوء أو لا. ولكنها ظروف مواكبة الصحوة الإسلامية وركوب موجة الإسلام.

أيها الحضور الكرام:

إن أهمية أي عمل تكمن في مقدار ما يعطيه الإسلام له من أهمية، فالخمرة والخزير مثلاً لا قيمة لهما وليستا أموالاً محترمة عند المسلمين لأن الشرع حرّمهما، والفضل الكبير للعلم على العبادة أمر قدره الشرع الحنيف، وهو الذي جعل الغدوة أو الروحة في سبيل الله خيراً من الدنيا وما فيها، وبالتالي فإن أهمية العمل السياسي والاشتغال بالسياسة أمر لا يترك تقديره للناس، بل لا بد من أخذ رأي الشرع فيه حتى ندرك أهميته ونعطيه حقه.

فترك تقدير تلك الأهمية للناس يجعله عرضة للتفاوت من قوم إلى آخرين، ومن أزمئة إلى أخرى، ولربما تناقضت الآراء فيه عند نفس القوم. ولهذا فإننا عندما نضع بين أيدينا مسألة الاشتغال بالسياسة لا بد لنا من تعريفها ومعرفة حكم الشرع فيها والوقوف على ما يلزمها من إعداد وما يترتب عليها من نتائج.

أما تعريفها: فالسياسة أولاً هي رعاية شؤون الناس داخلياً وخارجياً، وأما الاشتغال بالسياسة فمعناه التفكير بالسياسة وممارستها عملياً سواء أكان السياسي في الحكم أم لم يكن فيه. والتفكير السياسي هو أعلى أنواع التفكير وأعقدها على الإطلاق، لأنه يعني التفكير برعاية شؤون الأمة من زاوية خاصة. وعلوه آتٍ من كونه متعلقاً بالإنسان، وتعقيد آتٍ من كثرة عناصره ومتغيراته. أما عناصره فيمكن إيجازها فيما يلي:

١. تتبع ما لا بد من معرفته من الوقائع والحوادث التي تقع في العالم وتحليلها وإعطاء الرأي فيها من زاوية خاصة، وهي زاوية العقيدة.

٢. وجود معلومات — ولو أولية مقتضبة — عن ماهية تلك الوقائع والحوادث، أي عن مدلولات الأخبار، سواء أكانت تلك المعلومات جغرافية أو تاريخية أو شخصية أو فكرية أو سياسية أو غير ذلك.

٣. عدم تجريد الوقائع والحوادث من ظروفها، وعدم تعميمها على غيرها بقياس شمولي.

٤. تمييز الحادثة والواقعة، أي تمييز الخبر وتمحيصه، ومعرفة مصدره، وموقع وقوعه، والوضع الذي حصل فيه، والقصد من وجوده، ومدى إيجاز الخبر والإسهاب فيه وتكراره.

٥. ربط الخبر بالمعلومات، ولا سيما ربطه بغيره من الأخبار ربطاً صحيحاً، للعمل بمقتضى هذا الربط، وليس أخذ الخبر مجرداً أو للعلم فقط.

هذه هي أهم عناصر التفكير السياسي، أما متغيراته فيمكن إجمالها فيما يلي:

١. عدم وجود قاعدة ثابتة له يبني عليها ويقاس عليها كما هو الحال في أنواع التفكير الأخرى.

٢. ديمومة تغير الأشياء والحوادث والأخبار وتجدها نظراً للتغير الدائم في الأحوال الإنسانية.

٣. كذب بعض الأخبار والتصريحات بغرض التضليل والتمويه ما يجعل معرفة الحقيقة وراءها صعبة.

وقبل الخوض في تفاصيل مسألة الاشتغال بالسياسة من حيث المنهاج الحركي الذي يحققها والنتائج التي

تتمخض عنها لا بد من معرفة حكم الشرع فيها:

إن الحكم الشرعي في الاشتغال بالسياسة هو فرض كفاية، فإذا قام به البعض وتحققت أغراضه المنشودة سقط الإثم عن باقي المسلمين، وأما إذا لم يتصد له أحد من المسلمين أو لم تحصل الأغراض المنشودة على يد من تصدى له فإن الكل يكون آثماً مستحقاً غضب الله إلا من تلبس بالعمل على وجهه الصحيح.

ودليل ذلك من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة كما يلي:

أما الكتاب: فالله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ، وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾. ويقول سبحانه: ﴿وَلَنْكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ

المفلحون». ومعناه أن يكون من بين المسلمين جماعة تتصدى للاشتغال بالسياسة حتى تستقيم أمور الأمة.

وأما السنة فإن الرسول ﷺ كان حاكماً يمارس رعاية شؤون الناس، ولولاه لما انتظم للمسلمين عقد، ولما قامت لهم قائمة، وقد جاءت أحاديث رسول الله ﷺ بالخبر المستفيض عن ضرورة وجود إمام للمسلمين من بعده، يبايع بيعة شرعية للحكم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وأن يتخذ له بطانة من المسلمين تتولى معه أعمال السياسة والإدارة، وقد أمر الرسول ﷺ الأمة الإسلامية بمراقبة الحاكم ومحاسبته أمراً جازماً في الحديث الذي رواه الإمام أحمد والإمام الترمذي عن حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف، ولتنهون عن المنكر، أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقاباً من عنده، ثم لتدعنه فلا يستجيب لكم». وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «إنه سيكون عليكم أئمة تعرفون وتنكرون، فمن أنكر فقد برئ، ومن كره فقد سلم، ولكن من رضي وتابع». ومعناه أن يكون في المسلمين من يشتغلون بالسياسة لمخاسبة الحكام وتوسيع قاعدة الوسط السياسي إلى أبعد مدى ممكن.

وأما إجماع الصحابة فلم يكذب بعلن خبر وفاة النبي ﷺ حتى اجتمع كبار الصحابة من المهاجرين والأنصار في سقيفة بني ساعدة، وما انفضوا حتى بايعوا أبا بكر لخلافة رسول الله ﷺ، ليكون أميراً عليهم يسوسهم ويدبر أمرهم. ومثل هذا العمل لا يتصدى له إلا السياسيون. وكذلك ما حصل في حياة الخلفاء الراشدين من حوادث وقف فيها الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين محاسين ناصحين ومشاركين في أعمال اتخاذ القرار السياسي ليس إلا دليلاً على أن الاشتغال بالسياسة من أجل الأعمال وأعظمها. من ذلك ما رواه أبو يوسف في كتاب الخراج أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استشار الناس في السواد حين افتتح - والسواد هو أرض العراق وإيران اليوم وسميت بأرض السواد من شدة خصوبتها - فرأى عامتهم أن يقسمه وكان بلال بن رباح من أشدهم في ذلك. وكان رأي عمر أن يتركه ولا يقسمه فقال: اللهم اكفني بلالاً وأصحابه. ومكثوا في ذلك يومين أو ثلاثة أو دون ذلك. قال عمر: إني وجدت حجة فتلاً من قوله تعالى في سورة الحشر: «وما أفاء الله على رسوله منهم...» إلى أن وصل إلى قوله تعالى من السورة نفسها: «والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم» وقال: فكانت هذه عامة لمن جاء من بعدهم، فقد صار الفيء بين هؤلاء جميعاً، فكيف نقسمه هؤلاء وندع من تخلف بعدهم بغير قسم، فأجمع على تركه وجمع خراجهم بعد أن استشار المهاجرين والأنصار.

فهذا إجماع على ضرورة وجود رجال في الأمة الإسلامية حكماً ومحكومين يشتغلون بالسياسة التي هي قمة

الهرم في الأعمال الواجبة على الأمة في مسير الدولة.

أيها الحضور الكرام:

بعد بيان الحكم الشرعي في مسألة الاشتغال بالسياسة وأنها فرض كفاية، ننقل الآن إلى ما يلزم ذلك الاشتغال من إعداد وتجهيز حتى يكون اشتغالاً منتجاً وموفقاً.

بداية يجب أن يعلم أن الاشتغال بالسياسة لا يكون من أفراد قادة وأفذاذ مبدعين فقط، بل يكون من وسط

سياسي عريض التكوين رجالاً ونساءً، وسطٍ واسع الاطلاع، غني التجربة، يتمتع بالوعي السياسي الكامل، قادر على مزج العقيدة الإسلامية بالأعمال السياسية، ذلك أن الدولة الإسلامية دولة مبدئية، وعملها الأصلي هو حمل الدعوة الإسلامية إلى العالم بعد تطبيقه كاملاً في الداخل، فلا مناص لرجال الوسط السياسي فيها من التمتع بالوعي السياسي الكامل لأنه شيء تحتمه إسلاميتهم وإسلامية دولتهم وما يترتب على ذلك من أعمال يفرضها الإسلام عليهم.

والوعي السياسي لا يعني الوعي على الأوضاع السياسية أو على الموقف الدولي أو على الحوادث السياسية أو تتبع السياسة الدولية والأعمال السياسية – وإن كان ذلك من مستلزمات كماله – وإنما الوعي السياسي هو النظرة إلى العالم من زاوية خاصة، وهي بالنسبة لنا من زاوية العقيدة الإسلامية، زاوية لا إله إلا الله محمد رسول الله، وزاوية أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله، فإن قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها. هكذا يكون الوعي السياسي بالنظر إلى العالم كل العالم، ومن خلال زاوية الإسلام، وأن لا يقبل فيه اختصار الغايات السامية والأهداف البعيدة والاكتفاء بغايات جزئية وأهداف آنية.

والوعي السياسي لا يكون مقتصرًا على السياسيين والمفكرين، ولكنه قد يوجد في الأميين والعوام، بل لا بد من إيجاده فيهم ولو إجمالاً. فالأمة الإسلامية هي التربة التي ينبت فيها الرجال، فلا بد أن تكون تربة وعي سياسي حتى تنبت رجالاً سياسيين يتمكنون بوعيهم السياسي من محاسبة الحكام، ومواجهة الأخطار التي تتهدد أمتهم ودولتهم، وهذا يستلزم التثقيف السياسي لأفراد الأمة على أوسع نطاق ممكن، لإيجاد حشد من السياسيين المبدعين كي تضطلع الأمة بمهمتها الأساسية ووظيفتها الأصلية، ألا وهي حمل الدعوة الإسلامية إلى العالم ونشر الهدى بين الناس.

ولتجسيد فكرة الوعي السياسي في الأذهان وبيان كيفية انطباقها على واقع السياسة، أورد لكم مثلاً من سياسة الرسول ﷺ وكيف أن الزاوية الخاصة التي كان ينظر منها إلى العالم هي نشر الدعوة. فلأن قريشاً كانت هي الدولة الكبرى في الجزيرة، وكانت هي رأس الكفر في وجه الدعوة، فإنه ﷺ قد وضع نصب عينيه حصر الأعمال السياسية فيها، فكان يرسل العيون لبرصدها، ويتعرض لتجارقتها، ويشتبك معها في معارك حربية، وكان يكتفي من باقي الدول أو القبائل بالوقوف متفرجين، أو على الحياد، ولما علم ﷺ أن خير يتفاوض مع قريش لعقد حلف بينهما لمهاجمة المدينة والقضاء على الدولة الإسلامية وسحق الإسلام، حدد زاوية العمل أن يهادن قريشاً أو يصالحها ويتفرغ لسحق خير. ومن هذه الزاوية الخاصة اتخذ سياسة السلم أساساً لأعماله المقبلة ما دامت تسير في تحقيق غايته، فصارت أعماله كلها في هذه الفترة تسير وفق سياسة السلم، فذهابه للعمرة، ورضاه بإعراض قريش عنه، ولينه أمام تعنت قريش ومخالفته لأصحابه في الحديبية وغير ذلك، كلها شواهد على سياسة السلم التي اتخذها الرسول ﷺ في وقت ما لتحقيق نتائج معينة في مجال العلاقات الخارجية والأمن. بينما تبدلت تلك السياسة بعد فتح مكة وأصبح إظهار القوة واستعراضها على تخوم الكفار تمهيداً لحمل الدعوة الإسلامية خارج حدود الجزيرة، أصبح هو الزاوية الجدية للعمل السياسي في تلك المرحلة فكان الأمر بإنفاذ بعث أسامة. وكذلك فعل أبو بكر عندما تجلّى لديه الوعي السياسي بقتال المرتدين حيث سحقهم وقطع دابر فتنهم رغم معارضة بعض معاونيه كعمر بن الخطاب، ولكنه ﷺ أصر وقال: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، ولو منعوني عقلاً كانوا يؤدونه لرسول الله لقاتلتهم عليه ولو

خرجت بنفسى، نعم أىها الحضور، هكذا تكون المعالجات للأزمات والأخطار التى تحدى بالأمة، ولىس كما فعل العثمانيون عندما ثارت شعوب البلقان بتحرك من الدول الكافرة، فإنهم - غفر الله لهم - لم يكونوا يتمتعون بالوعى السىاسى الكامل، بل إنهم كانوا ضعيفى التفكير السىاسى، لأنهم كانوا يحاولون إخماد تلك الثورات أحياناً، ويخضعون لبعض مطالبها أحياناً أخرى، وفى الوقت نفسه كانوا يحاولون إرضاء الدول الكبرى التى تحركها لتحطيم الدولة، فكانت النتيجة أن تقطع جسم الدولة إرباً إرباً.

أىها الحضور الكرام:

إن مفهوم الوسط السىاسى لىس مدركاً عند كثير من المسلمين، وغائب تماماً عن أذهانهم، بل إن معظم الحركات الإسلامية لا تدرك معنى الوسط السىاسى الإسلامى الواجب إيجاده، لأن ثقافتها الحركية أو مناهجها الحركى لا يحوى ذلك المعنى المحدد، شأنها فى ذلك شأن المدارس والمعاهد الرسمية فى الدول القائمة فى العالم الإسلامى فإن مناهج التعليم والثقافة فيها لا تنتج سياسيين مسلمين مفكرين يضافون إلى رصيد الوسط السىاسى فى الأمة، وحتى المعاهد والكلية التى تعلم بعض علوم الشريعة الإسلامية لا تخرج سياسيين مسلمين لأن مناهجها لا تحوى العلوم السياسية الإسلامية وأعني بذلك الأحكام الشرعية المتعلقة بنظام الحكم فى الإسلام من حيث البيعة والخلافة والجهاد والسياسة الخارجية والأحزاب السياسية الإسلامية وما شاكل ذلك، فالحكام يعتبرون دراسة هذه الأحكام تجاوزاً للخطوط الحمراء.

فالمسألة إذن تكمن فى إيجاد سياسيين إسلاميين يشكلون وسطاً سياسياً فى الأمة الإسلامية يكون بديلاً عن الأوساط السياسية الحالية بعد إزالتها ومحو آثارها. نعم لقد فعل الرسول ﷺ ذلك حين كان فى مكة، وحين أوجد الدولة فى المدينة، وحين فتح مكة. أما فى مرحلة الدعوة وهو فى مكة فقد أوجد من بعض أهلها سياسيين مثقفين مخلصين واعين كأبى بكر وعمر وعثمان وحمزة وغيرهم، وكانوا يحاولون دخول الوسط السىاسى فيها، وما نقاش أبى بكر مع زعماء قريش فى أمر الفرس والروم إلا محاولة دخول الوسط السىاسى، ولىس قول عمر لأهل مكة "إذا صرنا ثلاثمائة فما أن نخرجكم منها أو تخرجونا منها" إلا مثلاً على الصراع على رعاية شؤون الناس، وأما الاضطهاد الوحشى فإن أخبار أذى قريش للمسلمين أشهر من أن يشار إليها. ما يدل على إصرار المسلمين الأوائل على اختراق الوسط السىاسى القرشى بأفكار الإسلام، وأنهم كانوا من خارج الوسط السىاسى المعروف فى مكة بل من غير المؤثرين فى المجتمع بشكل عام بدليل تعذيبهم وإيذائهم ما اضطربهم إلى الهجرة أكثر من مرة، وحصارهم فى شعاب مكة برهان آخر. ولما من الله على رسوله وعلى المؤمنين بالنصر وإقامة الدولة الإسلامية فى المدينة، تم القضاء على الوسط السىاسى القديم فيها، وسط عبد الله بن أبى بن سلول وأضرابه، وحين فتح الرسول ﷺ مكة قضى على الوسط السىاسى القديم فيها، وسط أبى سفيان وأضرابه، وقطع أعناقاً وأهدر دماءً، وأزال كيانات سياسية ومعنوية، وأبطل تحالفات سياسية واجتماعية وأمنية، وهدم أصناماً كانت تعبد من دون الله، ووضع الربا الجاهلى والدماء الجاهلية. وهذه أمور تحتمها سنن الوجود، وتقتضيها إقامة دار الإسلام والقضاء على دار الكفر.

أيها الحضور الكرام:

لا عذر بعد اليوم للمخلصين الواعين في التقاعس عن العمل الجاد ليكونوا سياسيين، وأن يحاولوا دخول الوسط السياسي، وأن يؤثروا فيه كي يتهياً وسط سياسي إسلامي بجاهزية عالية ليكون بديلاً عن الأوساط السياسية الحالية التي تعبت بالمسلمين ومقدراهم بعد أن مردت على النفاق والتبعية للغرب وأفكاره الكافرة. ولا بد لكم من الإسراع في ذلك فالزمن يطوي أيامه بسرعة فائقة، والمسؤوليات الملقة على عواتقنا جسيمة، والأعمال التي تنتظرنا كبيرة وكثيرة، وأعداء الإسلام والمسلمين هم في الدرجة الأولى أعداء للمخلصين الواعين منهم، فما لم يكن هؤلاء المخلصون الواعون أقوياء في أفكارهم كما هم في عقائدهم، وفي جرأتهم كما هم في فهمهم وإدراكهم فإنه يُخشى عليهم من البقاء واقفين عند باب الدار مع أنها دارهم وهم الذين أوجدوها، وسيطول الوقت دون الوصول - لا سمح الله -، ومعنى ذلك أن تبقى السلطة والقوة في يد غيرهم. بقيت مسألة أخيرة ذات صلة بالموضوع الذي نحن بصددده، وهي مسألة صناعة السياسيين المسلمين، أين تتم؟ وكيف تكون؟ ومتى توجد؟ والجواب على ذلك يبدأ من المكان الذي صنع فيه السياسيون المسلمون الأوائل. فهم لم يوجدوا إلا بعد أن بُعث النبي ﷺ وكَوْن مدرسة سياسية جديدة بمفاهيم الإسلام وأفكاره المبنية على عقيدة التوحيد، وما أن تخرج أول فوج حتى انطلقوا في المجتمع يرسمون الخطوط المستقيمة إلى جانب الخطوط العوجاء حتى يظهر اعوجاجها مهما كان ذلك دقيقاً. وثابروا على ذلك رغم ما لاقوه من عنت من حكام قريش وما حولها ورجالات الوسط السياسي الفاسد فيها، حتى نصرهم الله، وجعلهم قاهرين طالين بعد أن كانوا مقهورين مطلوبين.

فالذي يخرج السياسيين الإسلاميين ليست هي الدولة ببرامجها الرسمية الموجهة عادة، وإنما الأحزاب السياسية الإسلامية هي المحاضن التي تنتج السياسيين القادرين على قيادة الأمة وإيجاد الوسط السياسي الإسلامي فيها قبل الحكم وبعده، والفارق بينهما أن كمائنهم بعد الحكم تتفجر، وقدراتهم القيادية في السياسة والإرادة تتجلى أكثر. والأحزاب السياسية الإسلامية هي الجهة التي تتابع تزويد الأمة بالحشد الكافي من السياسيين الذين يحاسبون الحكام وينشرون الوعي في أوساط الناس، ويرتقون بمستوى الأمة السياسي من حالة التبعية والتسليم المطلق بتصرفات الحاكم إلى حالة اليقظة والحرص على تطبيق المبدأ بجذافيره، فهم عيون الأمة وحراسها الأمناء ولا يستثنى من ذلك النساء، فهن قد اضطلعن بمسؤولياتهن في عهود الوعي السياسي الإسلامي وشاركن في ذلك مشاركات سجلها التاريخ هن، كموقف المرأة التي خاصمت عمر في مسألة تحديد المهور فخصمته، وأسماء بنت زيد الأنصارية التي قدمت نفسها لرسول الله ﷺ على أنها وافدة النساء إليه لتسأل عن موقع المرأة في المجتمع.

أيها الحضور الكرام:

إن الحكام يعرفون تماماً أن نهضة المسلمين لا تكون إلا على قاعدة العمل السياسي والأحزاب السياسية، ولذلك شوهوا هذا المفهوم وقزموه، وكادوا له كل الكيد، وجندوا بعض من يتسمون بالعلماء المسلمين لخاربة الأحزاب والحزبية، ما اضطرهم إلى الكذب على الله ورسوله والسلف الصالح والخلف الصالح عندما قالوا: "لا

أحزاب في الدين كلمة حق مبين" وعندما حادوا عن الإنصاف وجانبوا أمانة النقل وهم يتصدون زوراً لنقد الأحزاب السياسية الإسلامية المعقود عليها أمل الأمة في التغيير. كذبوا ورب الكعبة، وستكتب شهادتهم ويسألون.

اللهم اكتب لنا في عملنا هذا الخير والحسنات، وجنبنا مزالق الشيطان والسيئات، واجعلنا من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، وعجل لنا بفرجك وبنصرك وبقيام دولة الإسلام التي فيها حكمك. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته □

عصام عميرة — بيت المقدس

مع القرآن الكريم:

الدخول في الإسلام كله

﴿يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين﴾ (٢٠٨) فإن زلتم من بعد ما جاءكم البينات فاعلموا أن الله عزيز حكيم (٢٠٩) هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة وقضي الأمر وإلى الله ترجع الأمور (٢١٠) ﴿البقرة﴾.

=====

تبين هذه الآيات الكريمة ما يلي:

١. لقد كان بعض الذين أسلموا حديثاً من يهود يظنون أنهم لو أبقوا على الإيمان بشيء من التوراة لا يضر ذلك إيمانهم شيئاً، فأنزل الله مبيناً لهم أن الدخول في الإيمان يقتضي الإيمان بكل ما أنزل أي بالإسلام كله وأن إبقاء أي شيء من غير الإسلام ولو كان يسيراً يكون اتباعاً لطرق الشيطان الذي هو عدو واضح العداوة للمؤمنين، وفي هذا تأكيد على وجوب الإيمان بكل ما أنزل على رسول الله ﷺ.

﴿يا أيها الذين آمنوا﴾ خطاب للذين تركوا الكفر واعتنقوا الإسلام.

﴿ادخلوا في السلم كافة﴾ أي ادخلوا في الإسلام كله.

فـ﴿السلم﴾ هنا الإسلام كما فسره ابن عباس ؓ والمقصود من الإسلام كله أي الإيمان به كله دون

استثناء والعمل بشرعه كله دون غيره.

﴿كافة﴾ حال من (السلم) أي السلم كله بمعنى الإسلام كله.. وأصل (كافة) من اسم الفاعل (كاف) بمعنى

مانع من كف أي منع. فقولك (هذا الشيء كاف) أي مانع لأجزائه من التفرف، فكأنك قلت مجازاً (هذا الشيء جميعه أو كله) بعلاقة السببية. ثم ألحقت (الناء) باسم الفاعل لنقله من الفاعلية من (كف) إلى اسم (كافة) بمعنى (الكل والجميع).

قال ابن عباس – رضي الله عنهما – إنها نزلت في عبدالله بن سلام وأصحابه، وذلك أنهم حين آمنوا بالنبي

ﷺ آمنوا بشرائعه وأبقوا على شيء من شرائع موسى – عليه السلام – فعظموا السبت وكرهوا لحوم الإبل وألبانها بعد ما أسلموا، فأنكر عليهم المسلمون فقالوا: إنا نقوى على هذا وهذا، وقالوا للنبي ﷺ إن التوراة كتلب الله تعالى فدعنا نعمل بها. فأنزل الله الآية.

أي أن من دخل في الإسلام، عليه أن يدخل فيه كله، فلا يبقى شرعاً غيره، فالإسلام ناسخ لغيره من الشرائع

﴿مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيماً عليه﴾ المائدة: ٤٨ أي: ناسخاً، والإبقاء على شيء من الشرائع السابقة، التي لم يقرها الإسلام، يكون اتباعاً لخطوات الشيطان ﴿ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين﴾.

٢. لا يصح أن يفسر «السلم» في الآية الكريمة بمعنى مسالمة العدو، وذلك لأن «السلم» ترد بمعنى (الإسلام) و(المسالمة)، أي أن للسلم أكثر من معنى، وبالتالي فهو لفظ مشترك أي متشابه، وتقرير أي المعنيين هو المراد، يفهم من القرائن المتعلقة بذلك في الآيات المحكمة.

فإذا كان «السلم» هنا بمعنى المسالمة، يكون المعنى (ادخلوا في مسالمة العدو كل المسالمة) والأمر للوجوب بقربنة «ولا تتبعوا خطوات الشيطان» وبالتالي تكون المسالمة الكاملة للعدو فرض على المؤمنين، وهذا يناقض المحكم من آيات القتال التي تفرض على المؤمنين قتال الكفار حتى يكون الدين كله لله وذلك بدخول الناس الإسلام أو دفعهم الجزية والخضوع لأحكام الإسلام «وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله» الأنفال: ٣٩ «قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون» التوبة: ٢٩ والحديث: "الجهاد ماضٍ إلى يوم القيامة" (١). وكلها تفيد مضي القتال للكفار لإعلاء كلمة الله وخضوع الكفار لأحكام الإسلام، وهذا يبين أن «السلم» في الآية الكريمة بمعنى الإسلام وليس مسالمة العدو لمناقضتها بهذا المعنى الأخير (المسالمة) للمحكم من آيات قتال العدو، والمحكم قاضٍ على المتشابه فيكون المعنى قد تعين في الآية بالإسلام أي الدخول في الإسلام كله.

٣. أما «السلم» التي وردت في القرآن بمعنى (المسالمة) فقد وردت في آيتين: واحدة في الأنفال والأخرى في سورة محمد ﷺ، وباستعراضهما تتبين الحالة التي يكون فيها «السلم» بمعنى المسالمة:

أ. آية الأنفال «وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم» الأنفال: ٦١. هذه الآية تفيد أنه إن مال وعرض الكفار المسالمة فاقبل منهم واعتمد على الله في كل ذلك، وعطف التوكل على الله والاعتماد عليه سبحانه على قبول المسالمة إذا عرضوها يدل أن المسلمين يقبلون من مركز قوة، ويظهر ذلك من الآيات قبلها: «الذين عاهدت منهم ثم ينقضون عهدهم في كل مرة وهم لا يتقون» فإما تثقفنهم في الحرب فشرد بهم من خلفهم لعلهم يذكرون» وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء إن الله لا يحب الخائنين» ولا يحسن الذين كفروا سبقوا إنهم لا يعجزون» وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف إليكم وأنتم لا تظلمون» الأنفال: ٥٦-٦٠.

أي قاتلوا الكفار قتالاً شديداً يدخل الرعب والفرع في قلوب من سمعوا به من الأعداء حتى إنهم ليفرون من هول ذلك القتال قبل أن يصل إليهم، وكل ذلك مع إدخال الرهبة في قلوب الأعداء الظاهرين والمختفين وذلك من قوة الإعداد.

وبعد كل هذه الضربات الهائلة ضد العدو، بعدها إن عرض العدو المسالمة لما وصل إليه من سقوط وانحيار فاقبل منه لأنه يكون عملياً قد استسلم لك وكسرت شوكته.

ب. أما الآية الأخرى ففي سورة محمد ﷺ: ﴿فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون والله معكم ولن يتركم أعمالكم﴾ محمد: ٣٥.

وهي تدلّ على تحريم الدعوة لمسالة العدو لأن في ذلك ذلاً وهواناً، ولأن المؤمنين هم الأعلون فالله معهم ولن ينقص شيئاً من أجورهم نتيجة ثباتهم في قتال العدو وعدم مسالمتهم له. ومن هاتين الآيتين يتبين أنه تحرم مسالة العدو إلا إذا: أولاً: عرض العدو المسالة نتيجة قوة المسلمين وكسر شوكة العدو. ثانياً: وكان في ذلك عزة للمسلمين وإضعاف للعدو.

وقد أضاف رسول الله ﷺ شرطين آخرين من خلال صلح الحديبية وهما:

١. أن يكون الصلح (المسالة) مع العدو مؤقتاً لأن تعطيل الجهاد أو إلغائه حرام في الإسلام، بل جريمة كبرى كما تدلّ على ذلك النصوص التي ذكرناها.

٢. والشرط الآخر أن يكون الصلح المؤقت معقوداً مع كفار محاربين، سلطاتهم على أرضهم، وليس مع كيان مغتصب لأرض المسلمين حتى لا يكون الصلح إقراراً لاغتصابهم، لأن صلح الحديبية عقد مع كفار قريش، وكيانهم يومها على أرض لم يفتحها المسلمون بعد، بل كانت تحت سلطتهم قبل فتح المسلمين لها، أما الصلح مع كيان قائم على اغتصاب بلاد المسلمين مثل دولة يهود في فلسطين فهذا لا يصحّ لأن فيه إقراراً لسلطان الكفار على بلاد المسلمين، وهو مخالف لآيات المسالة في سورتي الأنفال ومحمد ومخالف كذلك لصلح الحديبية، لأن ذلك الصلح بالشروط التي وضعت فيه جعلت الدولة الإسلامية تصبح الندّ بالندّ بالنسبة لقريش، ولم تعد قبائل العرب تخشى قريشاً إن دخلت في دين محمد وعهده، وكذلك استطاع الرسول ﷺ بتلك الهدنة المؤقتة أن يُحيّد قريشاً عن محالفة يهود خيبر للتفرغ لقتال خيبر، فقد علم رسول الله ﷺ قبل ذهابه للعمرة أن يهود خيبر يحاولون التحالف مع قريش لقتال الرسول الكريم ﷺ، فتحديد قريش كان نصراً لرسول الله ﷺ.

ولذلك كان من أوائل الأعمال التي قام بها رسول الله ﷺ عند رجوعه للمدينة أن غزا خيبر وقضى عليها بعد أن حيّد قريشاً من الانضمام لخيبر بموجب صلح الحديبية.

ونزلت على رسول الله ﷺ وهو راجع من الحديبية إلى المدينة في الطريق: ﴿إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً﴾ الفتح: ١ فكان صلح الحديبية ثم من بعده فتح خيبر فتحاً مبيناً لرسول الله ﷺ، وكان في ذلك الصلح عزّ وأيّ عزّ للمسلمين وإضعاف وأيّ إضعاف للكافرين.

وبغير هذه الشروط المبينة في كتاب الله وسنة رسوله فإنه لا تجوز مسالة العدو مطلقاً.

ومن هنا يتبين أن ﴿السلم﴾ الذي ورد في القرآن بمعنى المسالة للعدو، محرم، إلا إن كان لإعزاز الإسلام

والمسلمين، وإضعافاً وكسراً لشوكة العدو، وأن يكون مؤقتاً، وأن يعقد مع عدو لا يقوم كيانه على أرض اغتصبها من المسلمين حتى لا يكون في ذلك إقرار لما اغتصبه، وهذا هو المستفاد من آية الأنفال وآية سورة محمد ﷺ وواقع صلح الحديبية.

٤. ثم بين الله سبحانه أنهم إن لم يدخلوا في الإسلام كله، وأبقوا على أي شيء من الشرائع السابقة لم يقره الإسلام، فإنهم يكونون بذلك قد أوقعوا أنفسهم في غضب الله وعقابه، وبخاصة وقد بينت لهم الحجج الظاهرة الدالة على أن الإسلام هو الحق، وأن الأديان السابقة قد حرفت وبدلت: ﴿ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه﴾ آل عمران: ٨٥ فبعد الإسلام لا يقبل أي شرع غيره.

﴿فإن زلتم﴾ أي تنحيتم عن الدخول في الإسلام كله، وأصل الزلل السقوط وأريد به ما ذكر مجازاً. ﴿فاعلموا أن الله عزيز حكيم﴾ أي أن الله غالب على أمره لا يعجزه شيء من الانتقام منكم، وهو حكيم لا يعذب إلا بحق □

(١) البخاري: ١٤٢٣، ١٧٢٨، أحمد: ١٦٥/٦، ابن ماجه: ٢٨٩٢.

أخبار المسلمين في العالم

قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾
وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره»

— الحرب الأثيوبية ضد إريتريا —

نشرت صحيفة ديرشبيغل الألمانية ٥/٢٥ أن الرئيس الإريتري أسباس أفورقي قال إن سبب الحرب التي تشنها أثيوبيا على إريتريا ليست الحدود كما تدعي أثيوبيا بل طمعها في حقول نفط ومناجم غنية جداً بالقرب من الحدود المشتركة بين البلدين □

— صور عرفات —

ذكرت صحيفة الشرق الأوسط ٥/٢٣ أن الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية اعتقلت أكثر من ١٠ أشخاص من إحدى وزارات السلطة الفلسطينية بتهمة التحريض والدوس على صور عرفات، وانتقاد اتفاقات السلام التي يعقدها مع إسرائيل. وأكد ذلك مسؤول أمني في السلطة طلب عدم ذكر اسمه وقال: «إن بعض الشباب داسوا صوراً للرئيس عرفات بينما لعن البعض الآخر السلطة الفلسطينية» وتمت عملية الاعتقال في مدينة رام الله. وقام حاتم عبد القادر عضو المجلس التشريعي عن القدس بالمطالبة بالإفراج عن المعتقلين، ومن ضمنهم محمد مقبل (مدير عام في وزارة الشباب وينتمي لحركة فتح).

— تلاسن يهودي لحدي —

بعد ٢٤ ساعة من فرار العملاء اللحديين إلى فلسطين المحتلة حصلت مواجهة بين الكولونيل اللحدي «روبن عبود» وبين الجنرال اليهودي «بيني غينز» قال خلاله الكولونيل اللحدي للجنرال اليهودي: «أنتم اليهود شعب أوغاد، وناكر للجميل وجدير بالاحتقار، ورئيس حكومتكم خائن وكلب ومسعود، وسوف نربي أطفالنا على كراهية إسرائيل ونرضعهم حقدنا عليها، لا يمكن الوثوق بباراك فهو سوف يبيعكم أنتم أيضاً، وبعد جنوب لبنان سوف يأتي دور الجولان» [صحيفة لوموند الفرنسية].

— الجزائر تتحرق شوقاً للتطبيع —

نشرت الصحف أن الجزائر أعربت عن رغبتها في إقامة علاقات تجارية مع إسرائيل حين تتوفر الظروف الملائمة. ونقلت الصحيفة عن وزير شؤون الخصخصة في الحكومة الجزائرية عبد المجيد قمار قوله: «إننا ننتظر بفارغ الصبر اللحظة التي نقيم فيها علاقات تجارية مع إسرائيل».

وأعلن المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية في فرنسا أعلن أن رئيسه هنري هايدنبرغ التقى في باريس رئيس مجلس الأمة الجزائري (بشير بو معزة) الذي أعرب عن تأييده لتعزيز الحوار مع يهود فرنسا، بينما قال رئيس المجلس اليهودي بأن هذا اللقاء خطوة تمهيدية. وسمحت الحكومة الجزائرية مؤخراً لصحفية من الإذاعة الرسمية بزيارة إسرائيل في إطار وفد إعلامي بدعوة من مكتب باراك! كما أن بوتفليقة التقى وفداً من الجالية اليهودية في فرنسا خلال زيارته الأخيرة لها وأعرب للوفد عن رغبته في إقامة علاقات ممتازة مع إسرائيل! □

— ٤ مليارات خسائر السعودية —

ذكرت صحيفة «الاقتصادية» في ١٤/٥ أن المستثمرين السعوديين خسروا ٤ مليارات دولار في البورصات العالمية، وذلك خلال تراجع أسهم البورصة الإلكترونية (نازداك) في نيويورك. وخسر بعض صغار المستثمرين جميع المبالغ التي استثمروها. أما القدامى منهم فخساروا تراوحت بين ٣٠% إلى ٤٠%، ويقدر البنك التجاري السعودي مجموع رؤوس الأموال السعودية المستثمرة في الخارج بـ ٤٠٠ مليار دولار .

— خسائر البورصة الأردنية —

خسرت البورصة الأردنية في الربع الأول من العام الحالي نصف مليار دينار أردني، وصرح المدير التنفيذي للبورصة الأردنية (خليل طريف) لوكالة الأنباء الألمانية أن التراجع الذي شهدته البورصة الأردنية يعود لعدة أسباب وفي مقدمتها تراجع الأداء الاقتصادي بمختلف قطاعاته وتراجع نسب النمو التي لم تكن منسجمة مع التوقعات وإلى الظروف السياسية التي تمر بها المنطقة خاصة تعثر عملية السلام إلى جانب الحصار المفروض على العراق .

— إيران تقترض من البنك الدولي —

ذكرت وكالات الأنباء أن البنك الدولي وافق على منح إيران قرضين تبلغ قيمتهما الإجمالية ٢٣٢ مليون دولار على رغم معارضة الولايات المتحدة وامتناع كندا وفرنسا .

— مرض الخليج —

بعدما اشتكى جنود المارينز من أعراض مرضية وصفت بأنها تعود لتعرضهم لإشعاعات من مادة اليورانيوم ها هم الجنود الفرنسيون يشكون من الأعراض نفسها. وأدلت النائبة ميشال ريفاسي بتصريح أمام البرلمان الفرنسي أشارت إلى ما سمعته من أقوال عدد من الجنود، وطالبت بتشكيل لجنة برلمانية لجمع المعلومات حول المخاطر الصحية التي واجهها العسكريون والمدنيون الذين شاركوا في الهجوم على العراق عام ١٩٩١م. ويشكو هؤلاء الجنود من ضيق في التنفس واضطرابات في السمع وآلام حادة في الرأس والعضلات .

— أميركا تستغل الأطفال —

أكدت منظمة (هيومان رايتس ووتش) ٦/٢١ أن هناك مئات الآلاف من الأطفال معظمهم من أصل أميركي لاتيني يعملون في الحقول في ظروف خطيرة ومضنية ويعملون بين ١٦—١٤ ساعة يومياً في المزارع ويتعرضون لمبيدات الحشرات السامة التي تسبب صداعاً وحساسية في الجلد وتقيئاً وتسبب على المدى البعيد سرطاناً وتلفاً في الدماغ، وقالت مديرة منظمة حقوق الإنسان (لويس ویتمان) إن العمل في المزارع هو العمل الأكثر خطورة للأطفال في أميركا. وكانت الولايات المتحدة من بين الدول التي صادقت على معاهدة تحظر تشغيل الأطفال في ظروف مضنية ومهينة، واختتمت هيومان رايتس ووتش تقريرها بأن الولايات المتحدة لا تحترم هذه المعاهدة. ويذكر أن الولايات المتحدة تعاقب الدول التي تخالف اتفاقية حظر تشغيل الأطفال بحرمانها من التسهيلات التجارية، وقد مارس الكونغرس مؤخراً هذه العقوبات تجاه عدد من الدول النامية التي لم تحترم المعاهدة حسب زعمها □

— عصابات تشغل وتقتل في الصين —

صدر في الصين ١٢ حكماً بالإعدام والسجن المؤبد ضد مجرمين شغلوا ١٤ قاصراً في مناجم الفحم وقتلوه لتقاضي تعويضات، وأعدم أيضاً في العام الماضي ٢٠ مجرماً للأسباب نفسها وحكم على ١٣ آخرين بالمؤبد بسبب قتلهم ٤٨ قاصراً وفي مقاطعة شانكسي حكم على ١٤ مجرماً بالإعدام بسبب قتلهم ٢٨ قاصراً وقبض تعويضات عن وفاتهم. وقتل أكثر من ٧ آلاف قاصر في عام ١٩٩٨م في حوادث عمل في الصين التي تعد أول منتج للفحم في العالم □

— البشير يواصل حملته —

في الوقت الذي يفرج فيه البشير عن المعتقلين من المعارضة كخطوة تصب في دعم موقفه تجاه التراي فإنه يواصل التضييق على التراي عن طريق منع وفود من الأقاليم السودانية من الاجتماع معه ورفض الموافقة على مشاركة التراي في ندوة دعا إليها معارضون بارزون. وتذمر التراي من هذه التضييقات بصورة علنية. وقام البشير بتشكيل مجموعة إسلامية داخل الحزب الحاكم في محاولة للالتفاف على (المؤتمر الوطني) لفرض رئيس جديد للمؤتمر غير التراي.

وصرح إبراهيم السنوسي (مسؤول العلاقات الخارجية في المؤتمر الوطني) إن المجموعة الإسلامية الجديدة ستتموت سريعاً وإن إقامتها تعتبر ردة سياسية لأن الإسلاميين تخلوا عن اسم الإخوان المسلمين منذ عام ١٩٥٧ حين أنشأوا جبهة الدستور، ثم أسسوا جبهة الميثاق الإسلامي في عام ١٩٥٦م، والجبهة الإسلامية القومية في عام ١٩٥٨م، وأخيراً أسسوا المؤتمر الوطني، وأضاف: نحن نمضي دائماً إلى الإمام عدداً وأسماءً ولا نرجع إلى الوراء لإقامة الكيانات السرية والخاصة □

— نجل علي عبد الله صالح —

نقلت الحياة ٩/٠٦ عن مصادر في دبي أن نجل الرئيس اليمني الذي يتولى قيادة الوحدات الخاصة في اليمن يعالج في ألمانيا من جروح أصيب بها في حادث سير في اليمن كما قيل، وأكد ذلك دبلوماسي في صنعاء خلال اتصال هاتفي مع فرانس برس وقال إن العقيد أحمد علي عبد الله صالح اصطدمت سيارته بشاحنة في ضواحي العاصمة، ويتولى هذا العقيد إضافة إلى الوحدات الخاصة وحدة الحرس الجمهوري التي شكلت في نيسان الماضي، ويشغل أيضاً مقعداً في البرلمان اليمني، وهو بذلك ينضم إلى قافلة الأبناء الذين يصنعون على عين بصيرة ليخلفوا آباءهم بعد حين، من أمثال عدي وقصي وسيف القذافي، ومن لف لفهم □

— تسليم المطلوبين —

سلمت السلطات الباكستانية إلى الأردن شاباً يدعى أحمد فاضلي وهو الشخص الثاني الذي يتم تسليمه إلى الأردن منذ انقلاب برونز مشرف، وكانت باكستان قد سلمت من قبل شاباً من مصر يدعى محمد شعبان بعد اعتقاله في بيشاور، وأوفدت دول عربية عديدة مبعوثين إلى إسلام آباد للبحث في ما يسمى بالأفغان العرب وإمكانية تسليم بعضهم بعد ما تم تسخيرهم في الحرب ضد الروس وبعد ما تحقق ما أرادت الأنظمة المرتبطة بالغرب وانتهت مهمتهم، وإلى حرب قادمة ومخطط جديد ومكان جديد من العالم □

— رباني يتهم طالبان —

أعلن برهان الدين رباني الرئيس السابق لأفغانستان أن بلاده أصبحت مهدداً للإرهاب وقريب المخدرات وقاعدة لتنظيم الأعمال الانقلابية في بلدان أخرى وأكد في تصريحه بتاريخ ١١/٦ أن ٧٥% من المخدرات في العالم تنتج في أفغانستان من قبل حركة طالبان واتهم الحركة بأنها «دمرت ديننا واستقللنا وسيادتنا» وأنه يقبل بأي حل سلمي قادر على وضع حد للحرب الأهلية في بلاده □

— الأمم المتحدة وحقوق الإنسان —

عادت الأمم المتحدة إلى تحريك قرارات مؤتمر بكين للنساء من جديد، حيث تبني ممثلو الدول أُلـ ١٨٨ الأعضاء في الأمم المتحدة في ١١/٦/٢٠٠٠ النقاط الاثني عشرة الأخيرة التي كانت موضع خلاف والواردة في وثيقة تعزيز حقوق المرأة التي حددها مؤتمر بكين عام ١٩٩٥م. وأشارت الوفود الأوروبية أن تقدماً ملحوظاً تحقق في تطبيق قرارات بكين في مجال التعليم والجنس والعنف ضد المرأة والإنجاب والأبوة. وعزز المؤتمر دور المنظمات غير الحكومية التي تتولى شؤون نسائية على المستوى المحلي والدولي بعد أن اعترفت بها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٢م وكان حضور هذه المنظمات لافتاً في نيويورك إذ مثلت ألفاً امرأة حوالي ١٣٠٠ منظمة غير حكومية في الجمعية، أو في الوفود الرسمية التي تم تشكيل أكثر من ٣٠٠ منها بعد مؤتمر بكين للمرأة □

— منظمة الأمهات الأربع —

قدمت شاشات التلفزة العالمية نقلاً عن التلفزيون الإسرائيلي صورة للجنود اليهود فرحين بعودتهم من «المستنقع اللبناني» وما إن عبر الجنود المعابر نحو فلسطين حتى تبادلوا القبلات وسحبوا هواتفهم الخلوية من ستراتهم وهاتفوا أمهاتهم بفرح بعد النجاة قائلين «ماما أنا بصحة جيدة». نظمت الأمهات الأربع مسيرات احتجاج عديدة منذ ثلاث سنوات وأنشأت صفحة على الإنترنت باسم الأمهات الأربع. تلك المنظمة تأسست عام ١٩٩٧ في شباط عندما اصطدمت طائرتا هليكوبتر وقتل فيهما ٧٣ جندياً من قوات الكوماندوز المدربة، ومنذ ذلك الوقت والشارع الإسرائيلي يطالب بإلحاح بترك المستنقع. تضم هذه المنظمة مئات الأمهات اللواتي نشطن في الضغط لأجل الانسحاب وجمعن ٢٥ ألف توقيع فاشتكى بعض الضباط من «التأثير المتفسخ» الذي تركته الأمهات على معنويات الجنود وعلى المجتمع بكامله، وعبر قائد إحدى الوحدات التي كانت في جنوب لبنان عن امتعاضه من «تخثت المجتمع» وقال: «كيف يمكن الانتصار في حرب بأمهات يسرن في الخلف؟» □

— احتمال اغتيال عرفات —

نشرت صحيفة هاتسوفيه الإسرائيلية ٦/١٤ أن مسؤولي الأمن الإسرائيليين علموا أن عرفات يخشى محاولة لاغتياله من قبل خصوم في حركة فتح. وبعد علم عرفات بهذه التوقعات قام بارتداء السترة الواقية من الرصاص وبدأ بحمل مسدسه الذي تخلص منه منذ اتفاقات أوسلو. وعزز هذه المخاوف لدى عرفات تقرير أممي أعده جبريل الرجوب والذي يشير إلى أن مصدر الخطر يأتي في الدرجة الأولى من حركة فتح ومن القوات الأمنية بالذات التي تتقاتل فيما بينها في ظل ظاهرة التملل السائدة داخل فتح بسبب الفساد والاعتداء في المناصب العامة وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مناطق الحكم الذاتي. نعم هذه هي السلطة من الداخل وربما تكشف الأيام ما هو أسوأ من ذلك فمن يدري □

— خلاف إسرائيل وبرلين وواشنطن —

إسرائيل تصدر أسلحة، وتطور أسلحة ذات منشأ أميركي، وهذا يزعج أميركا وتفاعلت المسألة حتى وصلت إلى مجلس الشيوخ ففي ٦/٢٠ قام جيسي هيلمز رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي بدعوة باراك إلى إقالة نائب وزير الدفاع أفرايم سنيه، وقال هيلمز إن قرار سنيه معاقبة أميركا على قرارها خفض المعونات لإسرائيل لعقدها صفقة طائرات التجسس مع الصين هو إهانة للناس ومصالح الأعمال في الولايات المتحدة.

وكان سنيه قد قال في البرلمان الإسرائيلي: إذا خفضت أميركا مساعداتها لإسرائيل بسبب الصفقة فستلغى طلبات شراء البسة ومنسوجات وأحذية وأغذية من الولايات المتحدة.

وكان السيناتور سوني كالاهاان (رئيس اللجنة الفرعية للمساعدات الخارجية) قد هدد بوقف المساعدات لإسرائيل أو تأجيلها، وقام مسؤولون من وزارة الدفاع الأميركية بزيارة لفلسطين المحتلة لإقناع زعماء اليهود بإلغاء الصفقة مع الصين، وطلبت واشنطن في الأسابيع الأخيرة من إسرائيل تزويد أميركا بمعلومات عن كل صفقة سلاح تعقدها إسرائيل في أي مكان من العالم، واستغربت إسرائيل هذا الطلب الذي يحصل لأول مرة في تاريخ العلاقات بين البلدين (تصدر إسرائيل من السلاح سنوياً ما قيمته بليوناً دولار).

أما ألمانيا فبعدما قامت إسرائيل بتجربة صاروخ كروز قادر على حمل رأس نووي من إحدى الغواصات الألمانية الصنع فإن ألمانيا انزعجت وقامت بعض الأصوات بتأخير الغواصة الثالثة. وكان هناك تفاهم مع ألمانيا بعدم إجراء تجارب إطلاق صواريخ في غضون سنتين أو ثلاث سنوات.

لكن اليهود قوم غدارون ناكثون للعهد منذ آلاف السنين وحتى الآن □

— مصطلح الدول المارقة —

اخترعت أميركا مصطلحاً جديداً غير مصطلح «الدول الداعمة للإرهاب» وأصبح المصطلح الذي استعملته مادلين أولبرايت مؤخراً هو: «الدول المارقة» والذي يشمل في نظر زعيمة العولمة والنظام العالمي: إيران وليبيا وكوريا الشمالية، والسودان والعراق وسوريا وكوبا. هذه الدول في نظر شرطي العالم هي دول مارقة. والمعروف أن المروق في اللغة: سرعة الخروج من الشيء وفي الحدث الشريف ذكر الخارجين عن الإسلام وقال إنهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، وقال الإمام علي كرم الله وجهه: أُمِرْتُ بقتال المارقين، يعني الخوارج.

لا شك أن أميركا وأصحاب القرار فيها لا يقصدون هذا المعنى، بل يقصدون الخروج عن الطاعة، ولكن الواقع على الأرض يكذب هذا الادعاء، فبعض الدول المذكورة هي من الدول العميلة، لا المارقة، وبعضها تمرد حيناً، ودخل بيت الطاعة في النهاية، وبعضها لا يزال في عداد المتمردين حتى إشعار آخر □

— تبييض الأموال —

مصطلح آخر جديد راج في عصر العولمة الذي شمل عولمة الكلمات والمصطلحات. ففي تقرير صادر عن الدول الصناعية اعتبرت ١٥ دولة من دول العالم دولاً «غير متعاونة» لأنها حسب الادعاء لا تتعاون مع القرارات الصادرة من زعيمة العالم ومن الدول المتحكمة في القرار بشأن تبييض الأموال أو غسل الأموال. هذه الدول هي: إسرائيل وروسيا والفلبين وبنما والبهاماس والدومينيكا، ولبنان، وليشتنشتاين، وجزر كيمان، وجزر كوك، وجزر مارشال، وناورو، ونيو، وغرينادين، ونيفيس. وأغلب هذه الدول هي جزر في المحيط الهادئ أو قرب نيوزيلاند أو في الكاريبي.

أما مصطلح غسل الأموال وتبييضها فهو يعني السماح للأموال التي مصدرها المخدرات والمافيا والرقيق الأبيض بدخول الدورة المالية والمصرفية المشروعة وكأن مصدرها مشروع وكأن شيئاً لم يكن. فتأخذ حكم المال المكتسب بطرق تسمح بها القوانين المحلية والدولية، فتهرب بذلك من يد العدالة، أو من المفتشين عن المهربين، وأموالهم، وحركتهم، وحركة أموالهم، فتصبح بذلك في ملاذ أمين يصعب فيه إقامة الدليل على عدم مشروعية المال، أو انحراف أصحابه. ومن المعروف أن القوانين الأميركية والأوروبية تطلب شروطاً معينة لنقل أو تحويل أي مبلغ يتجاوز عشرة آلاف دولار، وهم يحاولون الآن استصدار قانون يحدد هوية من ينقل أو يحول ما يزيد عن عشرة آلاف دولار أو ما يعادلها □

— جنرالات روس يفخرون بإجرامهم —

صرح الجنرال فلاديمير شامانوف لصحيفة توفايا غازيتا أنه كان قائد الحور الغربي في المرحلة الأولى من معارك الشيشان. وهو الآن يقود الجيش الثامن والخمسين، وأن قواته دمرت في مدينة الخان يورث منازل كان فيها ١٢ مقاتلاً و ٨ متعاونين معهم، ومن ضمن من قتلتهم قواته زوجات مقاتلين وتابع قوله: «إن على زوجة قاطع الطريق أن تهجره أو تعامل مثله وكذلك أولادها، وعلى قطاع الطرق (المقاتلين الشيشانيين) إما أن يفهموا أخلاقياتنا أو يبادوا» □

— مفتي الشيشان رئيساً ! —

حينما يقرر حكام موسكو اختيار مفتي الشيشان رئيساً للشيشان فهذا يدل على أنهم عجزوا عن إيجاد مطية سهلة الانقياد مثل هذا المفتي، فهل يدل ذلك على سذاجة هذا الرجل، أو أن الأنظمة تنظر إليه وإلى أمثاله بسذاجة بسبب جهلهم أو خيانتهم. ومن الجدير بالذكر أن الشخصيات العميلة لموسكو تعارض هذا الاختيار، ويعارضه أيضاً الثوار الشيشان المطالبون باستقلالها عن روسيا المستعمرة لها منذ عشرات السنين □

إضفاء الأردن الشرعية على الاحتلال

نشرت صحيفة «القدس العربي» بتاريخ ٢٤/٥/٢٠٠٠ الخبر التالي حول توجهه

الحكومة لتحويل مدينة العقبة إلى مدينة مفتوحة خاصة، تقول فيه:

[اعتبر حزب التحرير الإسلامي المخطور في الأردن أن توجه الحكومة لتحويل مدينة العقبة - جنوبي المملكة - لمدينة مفتوحة خاصة، عبارة عن مقدمة لإضفاء الشرعية على الاحتلال الإسرائيلي للأردن. وقال بيان صادر للحزب يناقش قضية أمنية وطنية أن المشروع نفسه سيعيد التمكين لليهود من شراء الأراضي في المدن الأردنية المفتوحة.

واعتبر بيان الحزب الذي أرسل لـ «القدس العربي» بأن مشروع تحويل العقبة من أخطر المشروعات على المملكة وأهلها، وعدد البيان التحريري أوجه الخطورة التي يفترضها كالتالي:

أولاً: إن اليهود، منذ أن وجدت الأمة الإسلامية، يتآمرون عليها ويحكون المكائد ضدها، فهم أعداء تاريخيون وعقديون لها.

ثانياً: قد استطاع اليهود بمساعدة الدول الكافرة والعملاء أن يغتصبوا فلسطين، بالأسلوب نفسه الذي يمارسونه الآن في الأردن، وذلك بشراء الأراضي وإنشاء المصانع ثم بناء المستوطنات، ومشروع العقبة المقترح يمكنهم من شراء الأراضي بشكل قانوني وبشمن رخيص.

وتابع البيان يقول: إن مفهوم المنطقة الاقتصادية يعني تسهيل الوصول إلى الأراضي من خلال السماح بتأجير الأراضي بشكل مستمر لكافة المستثمرين المحليين والأجانب والسماح ببيع الأراضي.

وأشار إلى المقومات التي تهيئ العقبة لهذا المشروع قائلاً: العقبة التي تتوفر فيها المطار والميناء البحري والأراضي الواسعة ذات الأسعار المنخفضة.

ووفقاً لحزب التحرير فقد بدأ اليهود بتنفيذ مؤامرتهم ضد الأردن بهذا الأسلوب واشتروا الأراضي مباشرة وعن طريق السماسرة وأقاموا مناطق صناعية مؤهلة في الشمال والجنوب. إلا أن مشروع المنطقة الاقتصادية الخاصة وقوانينها الخاصة سيجعل منطقة العقبة بموقعها الجغرافي المتميز، واتساع أراضيها مع قلعة سكاها، وغناها بالشروات الطبيعية كالنحاس والمنغنيز ومياه الديسي، ومجاورتها لما يحتلونه من فلسطين ووادي عربة لقمة سائغة لهم.

وشدد البيان على أن تجربة اليهود الطويلة في فلسطين جعلتهم يلجأون إلى الأردن وهيئاته الرسمية من أجل تنفيذ مخططاتهم بأقصر الطرق، مثل اتفاقية وادي عربة وملحقاتها المتعلقة بالاقتصاد والمياه والتحرك داخل الأردن، ويأتي مشروع قانون المنطقة الاقتصادية الخاصة لعام ٢٠٠٠ منسجماً مع بنود اتفاقية وادي عربة ليسهل لهم شراء الأراضي في العقبة، ثم بسط نفوذهم الاقتصادي والسياسي عليها، وإلا ماذا يعني أن تكون هذه المنطقة مفتوحة ومباحة لليهود ومغلقة في وجه أهلها؟

ورأى البيان أن رعاية الدولة لشؤون الناس، لا تكون بهذه الحجة الواهية، وهو تخصيص جزء من البلاد يضم عدداً قليلاً من السكان، باسم المنطقة الاقتصادية الخاصة، يكون نفوذ اليهود والكفار فيها أكثر من نفوذ أهلها، وقال إنما تكون الرعاية شاملة لجميع سكان الدولة وأراضيها، والرعاية الصحيحة لا تكون إلا بالتغيير الجذري على أساس الإسلام، وذلك تلبية لما جاء في المذكرة التي قدمها معظم أعضاء مجلس النواب إلى الحكومة في أواخر شهر شباط (فبراير) من هذا العام، يطالبون بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع شؤون الحياة.

وطلب الحزب من جميع الفعاليات الوطنية داخل وخارج البرلمان التصدي بقوة لمشروع المنطقة الاقتصادية بالعقبة، مشدداً على ضرورة رفضه بصورة مطلقة وعدم السماح بمناقشته داخل الهيئة البرلمانية] □

٩١ مليون دولار حجم المبادلات العربية – الإسرائيلية عام ٩٩

بلغ حجم المبادلات التجارية بين إسرائيل والدول العربية نحو ٩١,٠٩١ مليون دولار في الفترة بين كانون الثاني (يناير) حتى أيلول (سبتمبر) ١٩٩٩، مقارنة بـ ٩١,٢٩ مليون خلال الفترة نفسها عام ٩٨، وبنسبة انخفاض ٠,٢ في المائة.

وجاء في تقرير أنجزته هيئة اقتصادية حكومية مصرية، يعتبر الأول من نوعه الذي يرصد حركة التجارة العربية – الإسرائيلية، أن الصادرات الإسرائيلية، بلغت ٦١,٢١ مليون دولار مقابل صادرات عربية في حدود ٢٩,٨٨٠ مليون دولار. وجاء في التقرير أن تجارة إسرائيل مع الدول العربية اقتضرت على كل من مصر والأردن والمغرب والإمارات العربية المتحدة والكويت وتونس وعمان وموريتانيا، واحتلت مصر المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية، وبلغ حجم التجارة بين البلدين ٥٤,٦٤٧ مليون دولار يليها الأردن (٢٧,٧٢٧ مليون دولار) واحتل المغرب المرتبة الثالثة (٥,١٣ مليون دولار) ثم تونس (٢,٢٥١ مليون دولار)، وجاءت أرقام التبادل التجاري بين إسرائيل وباقي الدول العربية ضعيفة للغاية وتكاد لا تذكر.

ويُعتبر حجم التبادل التجاري بين إسرائيل والدول العربية ضعيفاً جداً إذا ما قُورن بتجارة إسرائيل مع بعض الدول والتجمعات الاقتصادية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة (الشريك الرئيسي استيراداً وتصديراً)، ودول آسيا (اليابان والصين وتايوان وهونغ كونغ وتايلاند)، وبلغت ١٧,٧ بليون دولار مع الاتحاد الأوروبي، و١٢,٥ بليون مع الولايات المتحدة، و٦,٦ بليون دولار مع دول آسيا. [الحياة: ٢٠٠٠/٠٦/١٨]

أساليب الغرب الخبيثة للنفاذ إلى اليمن (١)

وصلت إلى «الوعي» مقالة قيّمة من المهندس ناصر حول الأساليب الخبيثة التي يستعملها الغرب وبخاصة أميركا لنشر سمومه في اليمن، تحت مسميات متعددة. وهذه المقالة وإن كانت مركزة على اليمن إلا أنها تنطبق على أساليب الكفار للنفاذ إلى بلاد المسلمين بعامة. ولأهمية هذه المقالة، فقد رأت «الوعي» أن تنشر أبرز ما فيها، ليدرك المسلمون ما يحاك ضدهم، من مؤامرات سياسية وثقافية، بعد أن تبين للغرب أن الصدام العسكري المباشر لا يحقق أغراضهم.

يقول المهندس ناصر إن الأساليب الخبيثة التي يستعملها الغرب في إدخال سمومه إلى اليمن، يُغلفها بمظاهر براقة خادعة تحت مسميات عدة مثل الديمقراطية، حرية المرأة، الإرهاب، حقوق الإنسان، والتعددية، والحريات، وسياسات السوق، والحوار بين الأديان، والحضارات. ثم يقوم الغرب بعقد الندوات والمحاضرات لتسويق مفاهيمه الزائفة وأفكاره الباطلة مثل (منتدى الديمقراطيات الناشئة)، (مؤتمر تحديات الدراسات النسوية في القرن الحادي والعشرين)، (ندوة تقرير مشاركة المرأة كمرشحة وناخبة) وغيرها.

=====

ثم يستعرض المهندس ناصر بعض هذه الأساليب والوسائل ويذكر بعض المؤتمرات والندوات على النحو التالي:

١. حرية المرأة:

قال تعالى: ﴿يا أهل الكتاب لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق وأنتم تعلمون﴾ فالمرأة هي أم وربة بيت وعرض يجب أن يصاب، وقد كلفها الله سبحانه وتعالى بالأحكام الشرعية كما كلف الرجل، إلا ما اختصها به من أحكام حسب طبيعتها وخلقتها، هذه النظرة للمرأة هي نظرة الإسلام، ولكن فهم الناس للنظام الاجتماعي اضطرب اضطراباً عظيماً، ولا سيما المسلمين، وبعثوا في هذا الفهم عن حقيقة الإسلام ببعدهم عن أفكاره وأحكامه. وسبب هذا الاضطراب هو أن الفكر الذي بني عليه النظام الاجتماعي بين الرجل والمرأة، هو الفكر الغربي، أي أن الاضطراب الفكري، والانحراف في الفهم عن الصواب، هو السبب، ويرجع ذلك إلى الغزوة الكاسحة التي غزتنا بها الحضارة الغربية، وتحكمت في أذواق المسلمين تحكماً تاماً، غيرت به الحضارة الغربية، مفاهيمنا عن الحياة، ومقاييسنا للأشياء، وقناعاتنا التي كانت متأصلة في نفوسنا، مثل غيرتنا على الإسلام، وتعظيمنا لمقدساتنا، فكان انتصار الحضارة الغربية علينا شاملاً لجميع أنواع الحياة، ومنها هذه الناحية الاجتماعية، ونظرة الحضارة الغربية للمرأة هي أنها

سلعة، تباع وتشتري، وتستخدم لإشباع غريزة النوع وحسب، وتستخدم في محلات البيع والشراء لجلب الزبائن، وكمضيفه للطائرة، وفي الدعاية والإعلان، وفي الأفلام والمسلسلات، وفي الرقص وغيره، هذه النظرة للمرأة منبثقة من النظام الرأسمالي، لذلك نجد الغرب يركز على المرأة المسلمة، ويدعي بأنها مظلومة، وأنها متخلفة، وأن حريتها غير مكفولة، ويزعم بأنه هو الذي يعطي المرأة حقها، وأن المرأة المسلمة متخلفة بلباسها الشرعي، ولذلك زاد المنادون في بلاد اليمن بمفاهيم الحضارة الغربية حول المرأة، وكثرت المؤتمرات والندوات، وكثر الترويج الإعلامي لمساواة الرجل بالمرأة، وظهت نساء لا يُقمن للدين والأخلاق أية قيمة، ووجدت نساء يسرن في ركاب الحضارة الغربية، واستطاعت السفارات تجنيد نساء من أهل اليمن لهذا الغرض، وذلك من أجل جعل المرأة المسلمة تحمل مفاهيم الغرب، وتتمسك بتقاليده، وتسير بسلوكه، وما ذكره تقرير وزارة الخارجية الأميركية عن ممارسة حقوق الإنسان في اليمن ٩٨م خير دليل على ذلك، فقد ورد في التقرير في القسم الخامس "التمييز القائم على أساس العرق أو الجنس أو الدين أو العجز أو اللغة أو الوضع الاجتماعي" وذكر فيه البنود "المرأة، الأطفال، المعوقون، الأقليات الإثنية"، وذكر في بند المرأة العديد من الاستغرابات حول بعض الأحكام الشرعية المتعلقة بالعلاقة بين الرجل والمرأة، وأخذ التقرير يعيب على هذه الأحكام، ويريد تغييرها بحجة أنها قيود على المرأة اليمنية، وأنها مخالفة لحقوق الإنسان، فيقول التقرير: (تعرض المرأة لكثير من القيود التي يفرضها القانون والتقاليد الاجتماعية والدين، فالرجال مصرح لهم بالزواج من عدد يصل إلى أربع زوجات، غير أن القليل من يفعل ذلك... ويشترط القانون "طاعة" المرأة لزوجها، وعليها أن تعيش معه في المكان المذكور في العقد وإكمال واجبات الزوجية، وعدم مغادرة البيت دون إذنه... وتستغرب كاتبة التقرير من "يطلب من النساء اللواتي يرغبن في السفر إلى الخارج، أن يحصلن على تصريح من الرجال...، ومع ذلك فإن تطبيق هذا الشرط غير منتظم".

ويقول التقرير "يسمح القانون الإسلامي للرجل بالزواج من المسيحية أو اليهودية، ولكن لا يجوز للمرأة المسلمة أن تتزوج من خارج الإسلام... وأي مواطن يرغب في الزواج من أجنبية عليه الحصول على ترخيص بذلك من وزارة الداخلية، حيث يشترط في المرأة الأجنبية أن "تتحلى بخلق وسلوك قويمين" وأنها خالية "من الأمراض المعدية"... ولا توجد متطلبات مماثلة خاصة بالرجال، إن بعض منظمات حقوق الإنسان قد أعربت عن قلقها حيال ذلك...".

وهنا يظهر ما تريده أميركا لنساء المسلمين في اليمن، تريد "متطلبات مماثلة للرجال كما للنساء". أي أن تتزوج المرأة بأربعة، وتتزوج بالكافر (النصارى أو اليهود)، وأن تسافر بدون إذن أو بدون محرم كما يفعل الرجل، على أساس (المساواة بين الرجل والمرأة)، هذه هي حرية المرأة التي يريدونها لنسائنا، والتي يدعون لها، لأنها من صلب حضارتهم العفنة.

وتبذل أميركا المساعدات بحجة "الصحة الإنجابية"، و"تنظيم النسل" و"صحة الأم والطفل" وأوجدت لذلك منظمات وهيئات، أخذت تجمع حول هذه الأفكار الساسة والمثقفين بثقافة الغرب من أبناء اليمن. وكذلك تفعل المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لأن زيادة المسلمين تشكل خطراً عليهم، وهم يدركون أن عدد المسلمين يزداد، وهم يتناقصون، فالمرأة المسلمة تنجب الكثير من الأطفال، ونسأؤهم في الليالي الحمراء، وبالتالي لا بد من إفساد المرأة المسلمة وإبعادها عن الإنجاب، وقامت منظمات تدعو إلى تحديد النسل، وانتشرت حبوب منع الحمل، وكذلك الأكياس الواقية، وكذلك جميع وسائل العزل ومنع الحمل، ولقد أعلنت الحكومة الأميركية منح مساعدة للحكومة اليمنية قدرها نصف مليون دولار أميركي، وذلك بهدف تحسين نوعية الخدمات الصحية الإنجابية، حيث قدم ذلك وكيل وزارة الخارجية الأميركية للشؤون العالمية، حيث قال: "المعدل الإجمالي للخصوبة في اليمن (متوسط إنجاب المرأة من الأطفال) يصل إلى (٦,٥) ما يعتبر من أعلى المعدلات في العالم، كما أن معدل استخدام النساء لوسائل منع الحمل يبلغ ١٣% ما يعتبر من المعدلات الأكثر انخفاضاً في العالم".

وعلى نفس الصعيد، قامت الحكومة اليمنية بعمل الإعلانات حول تحديد النسل، ورعت الأمم المتحدة الكثير من المؤتمرات والندوات حول المرأة، سواء مؤتمر القاهرة أو بكين، ودعت فيه إلى الإجهاض والسحاق واللوواط والشذوذ بكافة أشكاله، وحضر ممثلون عن الحكومة اليمنية تلك المؤتمرات، ووقعوا على ما ورد فيها، وما تقرر فيها، والحكومة اليمنية تسعى لإيجاد تلك المفاهيم والأعمال في اليمن، إلا أنها تسير في ذلك بسرية تامة وتدور حوله، وبأسماء ومسميات أخرى، وتخاف أن تجاهر أهل اليمن بذلك، ومع ذلك يلاحظ زيادة الفساد الخُلقي وانتشاره في اليمن بشكل كبير، وذلك بسبب مفاهيم الديمقراطية والحرية، والفقر، والترويج للجريمة، وقلة الزواج، وكثرة الشباب غير المتزوجين، وعدم تطبيق أحكام الله، وعدم تطبيق الإسلام هو رأس كل بلية بلي بها المسلمون في اليمن، ولقد ظهرت أخيراً في مؤتمر "تحديات الدراسات النسوية في القرن الحادي والعشرين" مفاهيم غريبة وشاذة عن مفاهيم الإسلام، مثل مفهوم "الجنادر" وستتطرق إلى المركز وما دار فيه، وما هو الجنادر لاحقاً؟

وفي ١٥/٠٦/١٩٩٩م، قام الملحق السياسي: "إنجيلا ديكي" في السفارة الأميركية بصنعاء، بزيارة إلى مدينة عدن، وإقامة لقاء موسع بجامعة عدن للشخصيات النسوية من مختلف المؤسسات الأكاديمية، والتربوية والاجتماعية والصحية، وتحدث في اللقاء أكثر من ٣٠ شخصية نسوية حول "محمل الصعوبات والقضايا التي تواجه المرأة اليمنية" حيث قالت إنجيلا ديكي: "إن الغرض من هذا اللقاء هو الإلمام بواقع المرأة اليمنية، وتقديم الدعم لأفضل مشاريعها القادرة على تكوين مجتمع حضاري مدني وملازمة هومها باتجاه تطوير واقعها وتعزيزه، ومشاركتها في عملية التنمية الشاملة للبلاد...".

بينما قال نائب رئيس الجامعة عند اللقاء بالملحق السياسي الأميركي: "بأن الجامعة تولي اهتماماً خاصاً بقضايا المرأة اليمنية - ودعا إلى ضرورة تقديم الدعم اللازم لها من قبل المنظمات الدولية في سبيل

تعزيز مكانتها، وإعطائها الفرصة الكافية لإثبات قدراتها وانتشالها من الموروث والعادات القديمة...". فلماذا يلم الأمير كان بواقع المرأة اليمنية؟ وماذا يقصد نائب رئيس الجامعة بقوله: وانتشالها من الموروث والعادات القديمة...".

وفي الشهر نفسه (١٩٩٠/٠٦م) زارت السفارة الأميركية بصنعاء (باربرا بودين)، المركز الأول للتييمات مع الطاقم العامل معها في السفارة، وذلك يوم عطلتهم القومية، لإقامة يوم مفتوح في المركز، والقيام بطلاء الجدران، وتقديم الهدايا الخفيفة للفتيات اليتيمات في المركز، وظهرت في الصورة وهي تطلعي جدران المركز ومع الطاقم العامل بالسفارة.

وأخذ الإعلام يروج بأن هذا عمل إنساني، بالرغم من أنه عمل سياسي، تقوم به سفارة الدولة الأولى في العالم، وعلى رأسها السفارة.

وفي ١٩٩٩/٠٧/٠٨م أقيم بمركز رعاية اليتيمات بصنعاء حفل تكريمي بمناسبة السنة الدراسية الأولى للتييمات، وفي الحفل ألقى مديرة المركز والسفيرة الأميركية كلمتين أشارتا إلى ضرورة الاهتمام بالأيتام ورعايتهم وخاصة الفتيات، ودعمهم ومساعدتهم على التعليم والتحصيل العلمي، حتى يكون لهم دور فاعل في المستقبل؟ فلماذا يهتم الأمير كيون باليتيمات في اليمن ويتمون أطفال المسلمين في العراق وألبانيا والشيستان وفي العالم؟

وبما أن الشعب اليمني تغلب عليه المشاعر الإسلامية، ولا يفهم الإسلام فكراً، فإن الأمم المتحدة تستخدم الدين لبث أفكارها، وخاصة حول المرأة، فقد تولت وزارة الأوقاف والإرشاد مع صندوق الأمم المتحدة "مشروع التوعية السكانية" حيث بدأ يوم السبت ٩٩/١١/٢٧ تنفيذ المشروع وقام بتوجيه رسائل التوعية في مجال تنظيم الأسرة، حيث قال وزير الأوقاف مروجاً لأفكار الغرب وبأسلوب مبطن "إنه لا بد من اتباع أفضل الأساليب والطرق في عملية التوعية والتثقيف السكاني لضمان جيل سوي خال من التشوهات وبعيداً عن العشوائية في تنظيم وتوعية السكان دينياً وثقافياً واجتماعياً".

وبالنسبة "المركز البحوث" التطبيقية والدراسات النسوية التابع لجامعة صنعاء، فقد وجد لبث أفكار الحضارة الغربية حول المرأة، وما يتعلق بها من حريتها ومساواتها بالرجل، وتخليها عن أحكام الإسلام في لباسها ومعاملتها مع زوجها وفي المجتمع.. الخ، فقد أقام هذا المركز مؤتمر "تحديات الدراسات النسوية" في القرن الحادي والعشرين ويدعم من هولندا حيث شارك في المؤتمر ٢٦ دولة و٦٩ دراسة قدمت وأقيمت في المؤتمر الذي أقيم في الفترة (١٢-١٤/٠٩/٩٩م) وكان نتاج ١٣ مركزاً مماثلاً في العالم الإسلامي، أغلب المشاركين والمشاركات من المعروفين باتجاهاتهم الفكرية العلمانية والمعادية للإسلام حيث كان الهدف من المؤتمر هو تقديم الدراسات حول المرأة، والتحديات التي تواجه الدراسات النسوية، واختيرت اليمن لأنها البلد الأكثر محافظة على العرض، وكما قالوا: "لتخليص المرأة اليمنية من العادات والموروثات القديمة" وحيث إن الحجاب لا يزال هو الطاغى في الحياة العامة، وقدّم المشاركون الدراسات حول المرأة سواء أكان من الناحية القانونية أم اللغوية أم الإعلامية.. الخ.

وقدّمت أوراق العمل وكان معظم تلك الأوراق مخالفاً لشرع الله ومأخوذاً من الأفكار العلمانية والنظام الرأسمالي، حيث تشبّع بتلك الأفكار مقدموها ومما طرح في المؤتمر، ويدرس في جامعة صنعاء "الجندر" إن هذا المفهوم لا يدركه الكثير من المسلمين، ويتطلعون إلى معرفته، وهو في الحقيقة أمر في غاية الخطورة، إذ هو مادة من المواد الأساسية التي يدرسها "مركز البحوث التطبيقية والدراسات النسوية" وهو الذي دارت حوله أعمال المؤتمر حيث يريدون "جنדרه اللغة والدين والتاريخ" .. "الجندر" وفقاً لما جاء في المؤتمر وتعريف تقرير لجنة جامعة صنعاء المتضمن لمعنى الجندر وكما جاء في "الموسوعة البريطانية" ومنظمة "الصحة العالمية" هو:

[الإحساس المطلق بوحدة النوع الإنساني، بحيث ينعدم الشعور لدى المؤمن بالجندر، بوجود الفوارق العضوية أو الفطرية أو الوظيفية بين الرجل والمرأة، وبحيث ينظر إليهما على أنهما جنس واحد لا جنسان اثنان، وبحيث يعاملان على أنهما (شيء واحد) في مختلف مجالات الحياة، وهو الإحساس المطلق بامتلاك الفرد لجسده بحيث يكون في وسعه أن يمارس ويشبع غرائزه الفطرية بما شاء وكيف شاء، ودون أن يكون للتشريعات السماوية أو القوانين الوضعية، أية علاقة به، أو سلطان عليه]. وهو — بناءً على ذلك — لا يرى أن يكون تكوين الأسرة قائماً بالضرورة — على ذكر وأنثى، لأن ذلك يعني تكريساً لمفهوم الذكورة والأنوثة (اختلاف النوع) الذي يتصادم مع مفهوم "الجنس" وإنما يمكن أن يكون مكوناً من رجل ورجل، أو امرأة وامرأة، كما يمكن أن يكون مكوناً من امرأة ورجل أيضاً، ولكن ليس على أساس أنهما نوعان مختلفان، بل على أساس أنهما نوع واحد، مال أحدهما إلى الآخر، كما يمكن أن يميل الرجل إلى الرجل، والمرأة إلى المرأة، وهو بهذا يميز تزويج الرجل بالرجل، والمرأة بالمرأة، أي يميز "اللوواط" و"السحاق"!!

وهو لا يؤمن بالتشريعات السماوية، ولا يرضى بالقوانين الوضعية، إذا لم تتفق مع نظريته، ويجب على المؤمنين بالجندر أن يبذلوا كل ما في وسعهم للتعريف به والعمل على نشره، وعمل الدراسات والأبحاث حوله، وأن يعقدوا المؤتمرات والندوات من أجله، وعلى حين غفلة من أهل اليمن، عقدوا مؤتمر الدراسات النسوية، وبتخطيط وتنظيم وحماية من الدولة، وقد حدثت عدة مؤتمرات قبل هذا المؤتمر الجندري، مؤتمر فانكوفور/ كندا سنة ١٩٧٦م تحت عنوان "مؤتمر الأمم المتحدة والمستوطنات البشرية" ومؤتمر استانبول/ تركيا سنة ١٩٩٦م تحت عنوان "المستوطنات البشرية حوار حضارات أم صراع حضارات" حيث قوبلت فكرة الجندر بالرفض ما عدا أميركا وبريطانيا وإسرائيل، فلا بد من جنس كل شيء في الحياة، كما ذهب إليه "المتجنرون" وهؤلاء "الجنديون" إنما هم كالبغاوات يرددون ما يملأه عليهم أعداء الإسلام من يهود ونصارى، ومن ضمن ما ذكر في المؤتمر — في صنعاء — ما يلي:

— السفيرة الأميركية: قدمت ورقة حول "العنف ضد النساء"، تقول: ومتى ما اعتقد الرجل أن ضرب النساء مسموح به تضعف الأسرة، ويضعف معها المجتمع، وعندما تكون المجتمعات غير قوية، فإنها

لا تستطيع الوقوف أمام التحديات التي تواجهها، خصوصاً تحديات الديمقراطية والتنمية الاقتصادية... وأولى خطوات معالجة هذه المشكلة هي أن نغير مفهومنا تجاهها، وأن نفهم بأن الاعتداء على الزوجة والابنة والأخت جريمة كالاعتداء على شخص غريب، وأن الاغتصاب جريمة عنف وليس جريمة جنس وأن اللاتي تعرضن للضرب أو الاغتصاب يجب ألا يشعرن بالخجل...".

— من الأردن — زليخا أبو ريشه: قالت "أقدم كتاب كرس محو الأنثى وتسلط الرجل، كان في التوراة ابتداءً بفكرة الله المذكورة...". وهذا مساس بالذات الإلهية المقدسة، وقاتل الله تلك المتجندة، وقبح ذلك البحث: ﴿قتل الإنسان ما أكفره﴾ ﴿قتل كيف قدر﴾ ثم قتل كيف قدر.

وهذه الفكرة جاءت من أفكار الرأسمالية، والتي تتعامل مع الذات الإلهية كما لو كان تعاملاً مع البشر. فهذا الفكر الوافد إلينا من الغرب، ما الهدف من طرحه في مثل هذا الموضوع بالرغم من أن البحث كان عن تحديات الدراسات النسوية، وإنما يريدونها عوجاً قاتلهم الله أتى يؤفكون!!

وفي مجال اللغة قالوا بأنه لا بد من تأنيث اللغة والأدب، حيث قالت: رشيدة بن مسعود — المغرب — مدللة على ذلك بقوله سبحانه: ﴿يَهَبْ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا، وَيَهَبْ لِمَنْ يَشَاءُ الذَّكَورَ﴾ قالت فيها بأن علامة التعريف في "الذكور" أفضل من تقديم الإناث "منكرة": "إناثاً" مما يدعم عظمة الرجل ودناءة مكانة المرأة، ولم تذكر الآية التالية لها والتي يقول الحق فيها: ﴿أَوْ يَزُوجَهُمْ ذَكَرَانًا وَإِنَاثًا﴾ فـ "ذكراناً" و "إناثاً" منكرة، ألا يدل ذلك على تكريم المرأة والرجل على السواء على حد مقياسها؟! وكذلك اعترضت الباحثة وغيرها من المتجندرات "على كثرة وجود اسم الإشارة المذكر عن المؤنث وضمائر المخاطبة للمذكر أكثر من المؤنث، والضمائر المذكورة في القرآن أكثر من المؤنثة...". ﴿لا يسأل عما يفعل وهم يُسألون﴾.

وتقول إلهام أبو غزالة: "إن تبعة الأدب النسوي لسلطة الأدب الرجالي نابع من مقولة "الرجال قوامون على النساء"، وهذه آية قرآنية وليست مقولة، وهذا تعدُّ على كلام الله وقُدسية القرآن الكريم!

بينما يقول عبد الصمد الديالي — المغرب — بإلغاء النص القرآني القطعي، عندما تكون الظروف الاجتماعية غير مواتية، يقول "لماذا لا أجتهد مع النص؟" لماذا هذا النظام المحدد؟ هذه هي الأسئلة التي يجب مواجهتها من أجل الوصول إلى الهدف لإحلال أنظمة جديدة للاجتهد؟ لكي نضع الاجتهاد في خدمة الأنوثة والتي نعرفها بالنضال الاجتماعي للجنسين، علينا الانطلاق من هنا واختراق الحدود التقليدية والتقليديين الذين يعملون في مجال الاجتهاد؟".

وحول الميراث يقول بعدم مواءمة القرآن لروح العصر في مسألة الميراث: "فالقرآن في قبوله الأدبي يحتوي على التجديد في عهد نزوله، فما ورد في القرآن حول الميراث لا شك أنه يساوي بين الجنسين، وفي ذلك العهد يعتبر ما جاء في القرآن ثورة على التقاليد الجاهلية، ولكن مع تطور وضع المرأة في المجتمعات الإسلامية ما عاد يصلح معه هذا الأمر!!" واقترح أربع آليات لاستنباط النظم الجديدة للاجتهد الذي يطالب به:

١. إلغاء النص عندما تكون الظروف الاجتماعية غير مواتية لتطبيقه.

٢. في مجال المعاملات، لا يؤخذ أي اعتبار لأي نص قرآني بطريقة آلية، بأنه سديد وشافٍ ومحاولة الفهم الأدبي والحسي الأول غير الظاهر، والذي يسمح بشكل أفضل الوصول إلى المراد الإلهي.

٣. تحديث الفتاوى الصغيرة والهامشية، والتي تعكس الاجتهاد مع وجود النص وقد حدث في تاريخ الفقه.

٤. الأخذ بنظام "عمومية اللفظ" أو خصوصية السبب بطريقة تؤدي إلى بقاء نظام منطقي يدعو للمسلواة.

ويقول في تفسير الآية القرآنية ﴿لا إكراه في الدين﴾ هذا النص القرآني يسمح بقيام إسلام علماني، والعمل بإسلام القرن الحادي والعشرين على أساس حرية الأديان...".

ويقول للحاضرين نساءً ورجالاً وبكل وقاحة "كنت في الثالثة والعشرين من عمري حين قرأت كتاب الثورة الجنسية لرايشين، فتشبع في إحساسي ووجداني بما طرحه من نقد للزواج والأسرة كمؤسسة برجوازية تسجن المرأة، وكان تأثير الكتاب قوياً إلى درجة أنني اقترحت على زوجتي أن نفترق، وافترقنا احتراماً لنظرية رايشين، وسافرت إلى فرنسا ألاحظ وأمارس الحرية الجنسية...".

هذا غيض من فيض، لما طرح في المؤتمر، فالمؤتمر طرح فيه قضايا كثيرة، وحضرت الأحزاب الإسلامية، وللأسف فإن كل الأطروحات، وحتى ذات الاتجاه الإسلامي، لم تخرج عن الخط العام للمؤتمر، وللسياسة المتبعة تجاه المرأة، وكانت إما أفكار كفر أو مخلوطة بأفكار الكفر، أو ردود سطحية لا تشفي غليل المؤمن! □

[يتبع]

الاجتهاد الفقهي بين الالتزام والتسيب

كتب الدكتور محمد التاويل من علماء القرويين موضوعاً حول الاجتهاد في جريدة المحجة المغربية العدد ١٣٠، ولأهمية الموضوع فإن «الوعي» تنشر قسمياً منه، ليعلم القراء الكرام أن الخير لا ينقطع في هذه الأمة وأن هناك من العلماء الأفاضل من يتصدى في كل وقت لدعوى الكفر الباطلة والمضبوعين بثقافة الغرب الذين يحرفون الكلم عن مواضعه ويلبسون الحق بالباطل.

=====

قال مقال الدكتور محمد التاويل:

تتعالى كثير من الأصوات هنا وهناك تنادي بضرورة الاجتهاد واعتماد فقه جديد يساير التقدم العلمي والحضاري الذي يعيشه المجتمع المسلم المعاصر المفتون بحضارة الغرب والشرق والمتلهف لمعانقتها والارتقاء في أحضانها بأي ثمن وأية وسيلة ولو كان التخلص من القيم الدينية والحضارة الإسلامية، والتضحية بها، ما دام ذلك يحقق له الارتباط بتلك الحضارة والتعلق بالعجلة الخلفية لها والانجرار وراءها، وإن تهمش رأسه أو تقطعت أوصاله، لأن الحضارة الغربية تستحق ذلك الثمن وأكثر في رأيه.

والدعوة إلى الاجتهاد في حد ذاتها دعوة يزيكها الفقه الإسلامي ويتجاوب معها، ولا يمكنه التناكر لها أو معارضتها، وهو ثمرة من ثمرات الاجتهاد ووليد من مواليده: نشأ في حضنه وترعرع في كنفه، ولا يسعه إلا مباركة هذه الدعوة وترشيدها والدفع بها إلى الأمام في الاتجاه الصحيح الذي يحده الفكر الإسلامي الأصيل، والمنهج الأصولي الدقيق، والبحث العلمي النزيه، وقوفاً مع نصوص الكتاب والسنة التي تعترف بحق الاجتهاد، وتفرضه على القادر عليه، المتأهل له، وتشجع عليه بإعفاء المخطئ من إثم خطئه ومسؤوليته عنه.

ولكن يبقى السؤال المطروح هو: لماذا هذه النداءات المتكررة بفتح باب الاجتهاد؟ ولماذا هذا الإلحاح الشديد على إبراز الحاجة إليه ووجوب ممارسته؟ ولماذا الإصرار عليه من قوم لا يؤمنون بالفقه الإسلامي جملة وتفصيلاً؟ اجتهاداً وتقليداً ولا يعرفون عنه قليلاً ولا كثيراً؟ وبذلوا كل جهودهم لمخاصرته وإقصائه من المدرسة والجامعة بعد نجاحهم في إبعاده من قاعات المحاكم وقبة البرلمان ومراكز القرار، ومنعه من التدخل في مراقبة التشريع، وحرمانه من إعلان رأيه، وتجاهل مواقفه في السياسة والاقتصاد ومختلف مجالات الحياة؟!

لا شك أن دعوة هؤلاء للاجتهاد دعوة مريبة وغير صادقة، يهدفون من ورائها تحقيق أهدافهم الخفية والمعلنه في دفن الشريعة الإسلامية بمفهومها الصحيح وإبعادها من طريقهم، وإقامة فقه عميل

ومزور مقامها، يستمد فلسفته وأفكاره من علمانية الغرب وإلحاده، ويستجيب لطموحاتهم في تعطيل نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة باسم الاجتهاد واعتماد فقه جديد كما هو الحال الآن في موضوع تعدد الزوجات وحق الطلاق، وسن الزواج وتوزيع الإرث واقتسام الثروة المكتسبة خلال الزوجية بين الزوجين عند الطلاق وغير ذلك من الموضوعات التي تصطدم فيها مشاريع العلمانيين بنصوص الكتاب والسنة، والتي يحاولون تمريرها بسلاح الاجتهاد الذي يعلقون عليه آمالهم في امتصاص غضب الجماهير المسلمة وسخطهم على المتلاعبين بدينهم والمتألمين على شريعتهم باسم الاجتهاد والتجديد.

إلا أن هذه المناورات لا تفيد شيئاً في هذه المواقف وهذه الموضوعات.

أولاً: لأن هذه القضايا المتنازع فيها وحولها هي من القضايا المعلومة من الدين بالضرورة، ثابتة بالنصوص القطعية التي لا تحتمل التأويل، ولا تقبل إلا قراءة واحدة لا أكثر - كما يحلو للبعض أن يقوله - وهي بذلك غير قابلة للمناقشة لا صاحبة ولا هادئة، والمناقشة حولها والاجتهاد فيها لا يمكن أن يأتي بجديد يختلف عما قرره الشريعة الإسلامية في مصادرها الأولى بمنتهى الصراحة والوضوح، ولا تتعدى المناقشة فيها أن تكون جدلاً عقيمًا لا يستند إلى علم ولا كتاب مبین، ولا يهدف إلى معرفة الحق بعد اتضاحه، ولا يقصد منه إلا إضلال الخلق وإبطال الحق.

والإنسان أمامها بين خيارين لا ثالث لهما: إما الإيمان بها وتقبلها ثم البحث عن حكامها وأسرارها، وإما الإعلان عن رفضها وإنكارها، فيسقط في هاوية الإلحاد والكفر بشريعة الله ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾.

وأما ثانياً: فإن الاجتهاد في الإسلام ليس بالسهولة التي يتخيلها البعض أو يصورها البعض الآخر (فَكَرُّ وَقُلٌّ)، فالاجتهاد الشرعي ليس هو التفكير المجرد المنطلق من الفراغ والعقل وحده. لأن العقل وحده ليس مؤهلاً للاستقلال بمعرفة الأحكام الشرعية، وليس سبيلاً صحيحاً لمعرفتها أو إنشائها وتشريعها بعد البعثة باتفاق المسلمين وقوفاً مع قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾.

والاجتهاد أيضاً ليس هو التجول في بلدان الآخرين وقوانينهم والتعرف على أخلاقهم وحضارتهم واختيار ما يعجب السائح المنبهر ويروق الجاهل المستلب من ذلك واستيراده تحت غطاء الاجتهاد وإعفاؤه من واجب التفتيش والمراقبة والتأكد من صحته وصلاحه وسلامته من الآفات.

كما أن الاجتهاد الفقهي أيضاً ليس هو اتباع الهوى، ولا ركن ما يطلبه الحاكمون والمسؤولون أو المستفتون، كما يريد البعض أن يكون، وذلك لسببين:

أولهما: أن الهدف والحكمة من بعثة الرسل وشرع الشرائع هو مقاومة الهوى، والحد من طغيانه في حياة الناس، وعلاقتهم بغيرهم وتصرفاتهم معهم أو مع أنفسهم، وإخضاعهم لشريعته تعالى وإلزامهم

بطاعته وعبادته والانقياد إلى أحكامه على كل حال.

وثانيهما: أن الهوى والشرعية أمران لا يجتمعان، فالهوى عين الباطل وأخوه الذي لا يفارقه، والشرعية عين الحق والصواب. ولذلك قارن الله بين الحق والهوى في أكثر من آية، وأمر باتباع الحق والوحي، ونهى عن اتباع الهوى، وحذر من عاقبته، فقال: ﴿يَا دَاوُدَ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾، وقال: ﴿وَلَوْ أَتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾، وقال أيضاً: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبَعْهَا وَلَا تَتَّبِعِ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠٢﴾ إِنَّهُمْ لَن يَغْنَوْا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً﴾. وقال: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾ إلى غير ذلك من الآيات التي تحذر من اتباع هوى النفس، وهوى الغير مهما كان ذلك الغير. وما زال العلماء يعيبون اتباع الهوى حتى في اتباع الرخص، واختيار بعض المذاهب على بعض، ويرون ذلك نوعاً من الفسق والانحراف عن المنهج السوي في اتباع الدليل، والوقوف معه، يقول الشاطبي رحمه الله في تعليقه على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ﴿١٠١﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾: فقد حصر الله الأمر في شيئين: الوحي وهو الشريعة، والهوى فلا ثالث لهما، وإذا كان كذلك فهما متضادان، وحين نعين الحق في الوحي توجّه للهوى ضده، فاتباع الهوى مضاد للوحي [الموافقات ١٢٩/٢].

وهكذا يتبين أن الاجتهاد الشرعي ليس واحداً من الثلاثة: ليس استحسان العقل، ولا اتباع الهوى، ولا النقل والاستيراد وتقليد ما عند الغير. ولكن الاجتهاد في مفهومه الإسلامي الشرعي الأصولي والفقهية هو العكوف على النصوص الشرعية وأدلتها المختلفة وتقليبها ظهراً لبطن، والانكباب على دراستها دراسة وافية وعميقة، والبحث الجاد في ثنائها واستنطاقها والاستماع إلى مختلف أدلتها ودلالاتها، والغوص العميق في حكمها وأسرارها، والمقارنة بين المتعارض منها، في محاولة جادة وهادفة ومتجردة عن التوجيهات والأغراض الشخصية والحزبية للعثور على الجواب المطلوب من خلالها، ومن بين ثنائها، وداخل أحشائها ورحمها حتى يصح نسبها لها وانتسابه إليها، وحتى يكون حكماً شرعياً حقاً وصدقاً، مؤلداً وروحاً وهدفاً، خرج من صلب الفقه، ورحم الشريعة، لا يهدم أصلاً من أصولها ولا يناقض مبدأً من مبادئها الثابتة، وليس لقيطاً متبني لا يعرف له أصل ولا فصل، ولا أب ولا أم استورد لضرب الشريعة وهدمها باسم الاجتهاد لإقامة العلمانية الملحدة على أنقاضها باسم الحداثة والعصرنة والتجديد.

والاجتهاد بهذا المعنى وبهذا المفهوم الشرعي الأصولي الفقهي يتطلب جهوداً جبارة وأهلية خاصة وكفاءة عالية في علوم الشريعة الإسلامية واللغة العربية وعلومها، فهو يتطلب:

معرفة تامة وواسعة بآيات الأحكام وأحاديثها من كتاب الله وسنة رسوله، وبأسباب النزول والورود، والمتقدم والمتأخر، والناسخ والمنسوخ منهما، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والظاهر والمؤول، والجمل والمفسر، والمتواتر والآحاد، والصحيح والضعيف، وأحوال الرواة، والجرح والتعديل، ومواقع الإجماع والاختلاف. والبراءة الأصلية والقياس وشرائطه.

كما يتطلب معرفة دقيقة باللغة العربية وعلومها من صرف ونحو واشتقاق وبلاغة، وخبرة عالية بأصول الفقه، وإحاطة بمعظم قواعد الشرع وممارستها، بحيث يكتسب قوة يفهم بها مقاصد الشرع.

بالإضافة إلى صفات شخصية لا بد منها وهي: الفطنة وفقاهة النفس، والعدالة والأمانة العلمية، والثقة والصدق في القول ليؤخذ برأيه، ويُسمع إلى كلامه، ويُعمل باجتهاده. هذه هي أهلية الاجتهاد الشرعي التي تخوّل صاحبها حقّ الاجتهاد وممارسته باستحقاق وجدارة، وتوجهه عليه عند الحاجة إليه، وهي أهلية لا يتمتع بها كل أحد، وخاصة الغرباء عن اللغة العربية والأميين في الشريعة الإسلامية بل كثير من الفقهاء لا تتوفر فيهم هذه الشروط ولا يتمتعون بهذه الأهلية، وقد كان أكثر الصحابة والتابعين ومن تبعهم يستفتون غيرهم في قضاياهم الشخصية، ولا يجتهدون فيها، ويحجمون عن الإفتاء لأنفسهم وغيرهم اعترافاً منهم بخطورة الاجتهاد في الدين، بالرغم من معرفتهم باللغة العربية، ولم يحفظ التاريخ الإسلامي إلا عدداً محدوداً من المجتهدين.

ولهذا يُعرّف الأصوليون الاجتهاد بأنه: استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظنٍّ بحكم شرعي، ويعرفون المجتهد بأنه: الفقيه الحائز على تلك المؤهلات العلمية والشخصية السابقة. وبهذا يتبين أن الاجتهاد الشرعي من اختصاص النخبة الممتازة من الفقهاء المؤهلة لتلك المهمة الصعبة، مهمة التحدث عن حكم الله، والإعلان عن مراده سبحانه في قضية من القضايا المجتهد فيها.

وليس في هذا احتكار للاجتهاد ولا انتقاص من قدر غيرهم من العلماء والمثقفين الآخرين كما يمكن أن يدعيه البعض، ولكنه من المنطق والحق إسناد الأشياء إلى أهلها، والضرب على أيدي المتطفلين عليها، ومنعهم من الخوض فيها حتى لا يطأهم الحديث الشريف: «إذا أُسِنِدَتِ الأمورُ إلى غير أهلها فانتظر الساعة». وليس هذا خاصاً بالاجتهاد الفقهي، ولكنه مبدأ عام يسري مفعوله في كل العلوم وكل المجالات.

ثم يختتم الدكتور التاويل مقاله قائلاً:

وإذا كان بعض الناس يفهم أن الاجتهاد هو تبديل حكم الله والأخذ بحكم البشر، وتطبيق شريعة الغرب بدلاً من شريعة الله، فليعلنها صراحة ولا يلبس على العامة باسم الاجتهاد والتجديد ولا يخادع الله، فإن من يخادع الله يخدعه الله كما قال تعالى: ﴿يَخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾.

وهكذا يتبين أن الدعوة للاجتهاد والتلويح بإمكانية تغيير الثوابت الشرعية عن طريقه هي دعوة ضالة مضلة محكوم عليها بالفشل، ولن تجد لها صدىً في صفوف الفقهاء الصادقين، ولن يخيفهم التهجم عليهم والتشهير بهم وإيغار صدور البسطاء عليهم، فإن الحق واضح بين يشع نوره ولو كره الكافرون □

ردّ على ردّ

إطلعت «الوعي» على ما كتبه الدكتور حسام الدين عفانة في جريدة القدس بتاريخ ١٢/٥/٢٠٠٠، والذي تضمن ردّاً على ما جاء في مقال نشرته «الوعي» عدد ١٥٦، تحت عنوان (هل أباح القرضاوي الربا؟). واللافت للنظر أن الدكتور عفانة لم يجعل رده مركزاً على ما نسب للشيخ القرضاوي في مقال «الوعي» المذكور، بل خلطه بكتابات أخرى، قال إن الشيخ كتبها عن الربا في مجالات أخرى، علماً بأن مقال «الوعي» المذكور كان متعلقاً فقط بما قاله الشيخ القرضاوي في موقعه على الإنترنت، قسم الشريعة والحياة، حلقة الشركات المساهمة بتاريخ ١٢/٥/٩٨، ونحن نعيده هنا بالنص نفسه لنرى إن كان كاتب مقال «الوعي» محقاً في إنكاره على الشيخ ما قاله أم لا:

=====

يقول الدكتور القرضاوي:

(الشركات التي حدث فيها الخلاف هي الشركات التي يكون عملها ونشاطها مباحاً مثل شركة الإسمنت، شركة الكهرباء، شركة النفط، شركة الاتصالات، هذه الشركات أصل عملها لا حرج فيه إنما الشبهة تأتي من أنها قد يفيض عندها بعض المال فتودعه في البنك الربوي ومعنى ذلك أنها تأخذ عليه فوائد. وقد تكون هذه الشركات أيضاً تحتاج إلى بعض المشروعات فتستقرض لها بالربا فعملها حلال ومباح أساساً ولكن الربا قد يدخل عليها في الطريق. هنا الفقهاء وفي عصرنا مختلفون في هذه القضية فأكثر العلماء ينعون، وهناك فريق من العلماء والفقهاء من أباح بشروط وأنا ود. عبد الستار ود. علي القرّة داغي من هؤلاء، أهم هذه الشروط أن لا يكون التعامل بالربا كثيراً والكثرة والقلة هذه عملية نسبية، البعض قال إنه لا يصل إلى ٣٠% لأن الرسول ﷺ قال: «الثلث والثلث كثير» قال ٣٠% يعتبر أقل من الثلث. أصبح كثير من الفقهاء يعتبر «الثلث كثير» في أي شيء لأن اللفظ عام فهو كان في قضية الوصية ولكن قال: «الثلث والثلث كثير» فهذا بالألف واللام يعتبر من ألفاظ العموم والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وأنا شخصياً أرى أن ٣٠% كثيرة وأرى أنه لا بد أن نقلل أكثر مثلاً ١٥% معقول فهذا ضابط. الأمر الثاني أن يكون هناك هدف من وراء الاشتراك خصوصاً مثل الشركات التي تكون في البلاد الإسلامية فهذه الشركات لا ينبغي أن نتركها لغير المسلمين. في بعض البلاد هناك أقليات غير إسلامية، هل المسلمون المتدينون يتركون هذا لغير المسلمين وينسحبون من هذا الميدان تماماً أو يتركونها للادنيين والمنحليين ومن لا دين لهم ولا خلق وتصبح هذه المؤسسات مفرغة من العنصر الملتزم، هذا خطر أيضاً.

المقدم: إذن أنت تدعو أن يغزو المسلمون هذه المؤسسات رغم أنها تتعامل بالربا.

القرضاوي: نعم، وربما نستطيع إذا كنا العنصر المتدين فيها أن نختار مجلس إدارة يقرر عدم التعامل بالربا. ثم هناك أمر ثالث وهو أنه إذا لم نستطع أن نصل إلى هذا الحد، فعلينا أن نخرج ما يقابل الفوائد الربوية من الأرباح فأنت إذا دخلت في هذه الشركة ولم تستطع أن تحولها إلى إسلامية تماماً وكان عندها مال فائض، ووضعت في البنك الربوي وهذا المال أخذت عليه فائدة، ممكن نعرف عن طريق إما ميزانية الشركة المنشورة أو عن طريق سؤال المحاسبين المتخصصين كم تساوي هذه النسبة فتقول لك تساوي ١٠%، ٢٠% فهذه النسبة على المسلم أن يتطهر منها ويخرجها ولا يدخلها في ماله الخاص.

إذا لم يستطع الإنسان يسأل بعض المتخصصين حتى من المحاسبين من الشركة ويستطيع أن يعرف، وافترض في النهاية أنه لو جهل فيخرج بالاجتهاد يقول والله أقدر ٢٠% أقدر ٢٠% أو ٢٥% وأخرجها من هذه الشركة ويقول دع ما يريبك إلى ما لا يريبك) انتهى بنصه.

أليس هذا، أيها الأخ الدكتور، يفيد بصريح المقالة وقطعي الدلالة، أن موقف الشيخ من الشركات المساهمة التي تتعامل بالربا الكثير غير موقفه من الشركات التي تتعامل بالربا غير الكثير الذي لا يتجاوز ١٥% حسب رأي الشيخ؟ فهل هناك فرق بين التعامل بالربا الكثير والربا القليل؟ أليس كله حراماً؟

ثم أليس هذا يفيد بصريح المقالة وقطعي الدلالة، أن الشيخ يجيز اشتراك المسلمين في هذه الشركات التي تتعامل بالربا؟ بل هو لا يطلب من المسلم إذا لم يستطع أن يمنع هذه الشركات من التعامل بالربا، لا يطلب منه أن يترك هذه الشركات بل يقول له أن يخرج نسبة الربا التي يقدرها في تعامل الشركة ولا يدخلها في ماله الخاص، ثم يستمر شريكاً في الشركة التي تتعامل بالربا!

بعد هذا، أيها الأخ الدكتور، ألا يحق لكاتب مقال «الوعي» أن ينكر على الشيخ ما قاله في موقعه على الإنترنت؟

فقط يكون كاتب مقال «الوعي» غير محق، إن كان الدكتور القرضاوي لم يقل ما نسب إليه في موقعه على الإنترنت، وأنت لم تنف أن الشيخ القرضاوي قد قال هذا القول.

الأخ الكريم الدكتور حسام الدين عفانة ،

كن على ثقة أن «الوعي» تحب وتجل وتحترم العلم والعلماء، ولكنها تحب وتحترم وتجل كلمة الحق، أشد وأعظم.

كما أن «الوعي» لا تنكر المشاعر الإنسانية فقد يجلب المرء إنساناً ويضعه في درجة عالية ولا يحب لهذه الدرجة أن تصاب بأذى هزة، وقد يحبه حباً جماً فوق الوالد والولد، لا ننكر ذلك، ولكننا ننكر أن يؤثر هذا الحب والإجلال على العدالة في الحكم على أي إنسان وبخاصة إن كان الأمر يتعلق بشرع الله، الحلال والحرام «يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً».

أما أن الصواب في تطبيق قاعدة (العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب) أن يكون في نفس الموضوع، وكذلك بطلان عقود الشركات المساهمة، فلعلنا نفرّد لهما بحثاً في المستقبل إن شاء الله □

رسالة إلى حاكم «الأسود تتحدى»

باسم العَظِيم القَاهِر المُتَجَبِّر
باسم الَّذِي مَحَقَ الطَغَاةَ جَنُودَهُ
مِنْ ظُلْمَةِ الْقَبْرِ الَّذِي أودَعْتَنِي
يَسْتَهْجِنُ السَّجَّانُ كَيْفَ أَخْطُهَا
أَوَلَيْسَ نَوْرُ الْحَقِّ فِي أَعْمَاقِنَا
تَسْأَلُ الْجَدْرَانُ: أَتَى تَبْتَغِي
فَلْتَعْلَمِي أَنِّي بِقَطْرٍ مِنْ دَمِي
وَتُتَمِّمُ الْقَضْبَانَ: مَاذَا نَصُّهَا ؟
فِيحْيُهَا الْجَلَادُ: كَانَ يَصِيحُ بِي
«دعني أعشُ مِحَنَ الصَّاحِبَةِ أَوْ أَذُقْ



أَلْقِي التَّحِيَّةَ بِالْذِّمِّ الْمُتَفَجِّرِ
أَهْدِي السَّلَامَ بِمَدْمَعِي الْمُتَحَجِّرِ
إِنِّي أَخْطُ رِسَالَتِي بِتَكْبِيرِ
وَالشَّمْعَةُ انْطَفَأَتْ، فَمَا مِنْ مُبْصِرِ
يَجْتَاحُ لَيْلَ الظُّلَمِ دُونَ تَقَهُّقِرِ ؟
حَبْرًا، تَقَايَضُهُ بِيَضَّةُ أَسْطَرِ ؟
أَسْتَجْمِعُ التَّارِيخَ عَبْرَ الْأَعْصُرِ
أَيُرِيدُ الْأَسْتِعْطَافَ مِنْ مَتَأَمِّرِ ؟
إِنْ لِنْتُ: «دعني من حنان أعور»
بَلَوَى النَّبِيُّ... وَشَدَّ قَيْدِي أَوْجَرَ»

يَا ظَافِرًا بِالْحُكْمِ رُغْمَ إِرَادَتِي
أَنَذَا أَهْدَدُ، حَيْثُ تَحَسَّبُ أَنَّنِي
أَنَذَا أَزْجَرُ حَيْثُ تَرْقُبُ أَنَّنِي
مِنْ هَهنا أَدْعُوكَ: آمِنْ وَاسْتَقِمْ
فِي سَلَّةِ الْأَوْسَاخِ أَسْرِعْ وَانْتَبِذْ
خُنْتَ الْأَمَانَةَ، خُنْتَ دِينَكَ، فَاسْتَفِقْ



إِرْحَلْ، وَإِلَّا فَاحِي بَيْنَ الْأَقْبَرِ
مُسْتَضَعَفٌ، تُفْنِي الْقِيُودَ تَصْبُرِي
وَتَوْسُّلِي، وَبِكَاءَ عَبْدٍ مُعْسَرِ
وَاهْجُرْ مُعَادَاةَ الْهَدْيِ، هَيَّا اهْجُرِ
دَسْتُورَ غَرْبِ اللَّغُورِ مَوْشَّرِ
أَوْ فَارْقُبِ الزَّلْزَالَ غَيْرَ مُؤَخَّرِ

إِنَّا الْأُسُودُ، فَهَلْ يُرَى نَدًّا لَنَا
إِنَّا الْأَبَاةُ، تَمَيَّزَتْ أَغْلَانُنَا
كُنَّا نَشِيرُ الشُّكَّ حَوْلَ جَهودِنَا:
وَالآنَ أَدْرَكْنَا الْحَقِيقَةَ فِي رِضَا
فِي السَّجْنِ أَعَيْنُنَا تَنَامُ قَرِيرَةً
قَدْ آذَنَ الصَّرْحُ الْمُمَرَّدُ أَنْ يُرَى
حَتَّى يَغَادِرَ كُلُّ لَيْثٍ مُدَّعَى



فَأَرَّ تَسَتَّرَ فِي إِهَابِ غَضَنْفَرِ ؟
غِيظًا، وَلَمْ نَسْجُدْ لِمِثْلِكَ، فَادْكُرْ
هَلْ تَسْلُبُ الطَّاغُوتُ بَسْمَةَ مِشْفَرِ ؟
فَلَقَدْ أَقْضَيْتَ كُلَّ مَضْجَعٍ مُفْتَرِ
وَالظُّلْمُ فِي جَفْنَيْكَ يَعْدِلُ، فَاسْهَرِ !
يَهْوِي، فَيَا «يَرْمُوكُ» عُودِي وَازْأَرِي
أَرْضَ الْحَقِيقَةِ، يَأْسًا كَالْقَيْصَرِ

لَمْ تَنْفَدِ الْكَلِمَاتُ، لَكِنْ أَكْتَفِي !
فَلَرَبَّمَا قَبْلَ اسْتِلَامِ رِسَالَتِي
لَمْ تَنْفَدِ الْكَلِمَاتُ لَكِنْ أُمَّتِي

وَسَأُغْفِلُ الْعَنَوَانَ، فِعْلٌ مُدَبَّرِ
تَمْضِي إِلَى الْمُنْفَى، إِذَا لَمْ تُنْحَرْ !
سَأُبْشِرُ الْبُشْرَى، بَنَصٍّ أَكْبَرِ

ولسوف أنترعُ الكرامةَ مِنْ هنا،
فَمِنْ المسَاجِدِ والسُّجُونِ خِلَافَتِي

مِنْ سِجْنِكُمْ، لأُذِلَّ كُلَّ مُعَرَّرٍ
سَتُطِلُّ تَشْدُخُ هَامَةِ الْمُسْتَكْبِرِ □

أَيْمَنُ الْقَادِرِي

«الوَعْيِي»: الكلمة قد تكون أمضى من السيف، بل هذه تكون.

حديث شريف

جاء في صحيح البخاري: «عن خباب بن الأرت قال: شكونا إلى رسول الله ﷺ وهو متوسد بردة له في ظل الكعبة، فقلنا: ألا تستنصر لنا؟ ألا تدعو لنا؟ فقال: قد كان من قبلكم يؤخذ الرجل فيحفر له في الأرض، فيجعل فيها، فيجاء بالمنشار فيوضع على رأسه، فيجعل نصفين، ويمشط بأمشاط الحديد ما دون لحمه وعظمه فما يصدده ذلك عن دينه، والله ليتمن هذا الأمر حتى يسير الراكب من صنعاء إلى حضرموت لا يخاف إلا الله والذئب على غنمه ولكنكم تستعجلون» □

التنصير في إفريقيا

قبل مدة ظهر أحدهم على قناة تلفزيونية فتحدث عن الهجمة التنصيرية في إفريقيا، وأورد أرقاماً ضخمة تؤكد قلقه من التحولات التي تجري يومياً وشهرياً وسنوياً، وقال إن عدد الجمعيات والهيئات المشرفة على التنصير تعدُّ بالآلاف وإن تكاليف التنصير تجاوزت ١٢٦ مليار دولار أو ما يقاربها. وحينما وجه له بعض المشاهدين (ما يقارب الأربعة أشخاص من أقطار شتى) أسئلة عن تقصير الحكام والأنظمة، وضرورة إيجاد دولة إسلامية ترعى المسلمين وتحافظ عليهم، استشاط غضباً وبدأ يهاجم فكرة الدولة الإسلامية ويشكك في المسلمين والدعاة، ويهاجم شرقاً وغرباً بعد أن وصل إلى أفغانستان في هجومه.

فبعد أن استقطب انتباه المشاهدين وأثار إعجابهم لما أبداه من حماس للإسلام والمسلمين، إذا به يكشف عن ضحالة وعيه وتفكيره، أو ربما خوفه من محاسبة النظام الذي ينتمي إليه فانقلب رأساً على عقب، فبدأ وكأنه عدو للإسلام والمسلمين.

إن هذا الشخص وأمثاله يريدون من المسلمين أن يتجنّدوا في شكل جمعيات وجماعات لجمع التبرعات وجمع المليارات من الدولارات، وخوض معركة دفاع عن أهل إفريقيا لرد الهجمة التنصيرية عنهم. حقاً إن مطلبه محقق لكن طريقته باطلة، وتنم عن قصر نظر، فإلى متى يبقى المسلمون أسرى ردات الفعل؟ وإلى متى يبقون في حالة دفاع وكل الأعداء في موقع هجومي؟ وإلى متى يبقى اللوم على الأفراد والجمعيات وتُبرأ الأنظمة والحكومات؟ فهذا هو التضليل المتعمد.

لو سألنا هذا الأخ وقلنا له أبشر، جئناك زرافات ووحدانا، فهل يتوقع هذا الأخ أن يصل عدد الجمعيات والجماعات التي ستتولى هذا الدفاع إلى الآلاف، وهل تستطيع هذه الجمعيات جمع مليارات الدولارات في ظل هذه الأنظمة القمعية التي لا تزال تلاحق كل مسلم ثبت أنه حارب ساعة أو يوماً في صفوف الأفغان أو في البوسنة أو تبرع لأهل الشيشان، هذا مع العلم أن هذه الأنظمة هي التي فتحت باب التطوع للحرب في أفغانستان والبوسنة حينما كانت السياسة الدولية تريد ذلك.

ولو افترضنا أن إفريقيا توجّه لها ما يكفي من مال ورجال وانصبت كل الجهود نحوها، فمن يعالج باقي الأمراض التي يشكو منها العالم الإسلامي مثل: طرد القوات الأجنبية وأساطيلها من بلاد المسلمين، ووقف الهدر في ثروات المسلمين وفي نفطهم، وصد الهجمة الإعلامية والغزو الفكري، ومعالجة الفقر والتخلف الاقتصادي، وطرد اليهود من فلسطين، وطرد الروس من الشيشان، وطرد الهند من كشمير، وتحرير كل شبر من ديار المسلمين، والقضاء على العلمانية في تركيا وفي كل ديار المسلمين، وإعادة رؤوس الأموال المسروقة من بلاد المسلمين، وتسديد مليارات الدولارات من الديون المتراكمة على المسلمين، وبناء صناعات ثقيلة وعسكرية، ودخول عصر التكنولوجيا... إلى آخر القائمة الطويلة من الأمراض التي يعاني منها العالم الإسلامي، فهل يصحّو هذا الأخ وأمثاله ويدرك أن العلاج الناجع هو وجود دولة إسلامية — دولة الخلافة للمسلمين؟ فهل يصحّو ويدرك؟ □

القرار ٤٢٥ وجنوب لبنان

— في ظل جو الهزيمة النفسية الذي خيم على أهل المنطقة منذ سقوط الخلافة وقيام دولة يهود في فلسطين، يكاد الناس لا يصدّقون أن اليهود يتصفون بمواصفات سلبية، تغاير الصورة التي كرسها الإعلام اليهودي والعربي طوال نصف قرن، عن ذلك (السوبرمان) الذي لا يُقهر.

— صدق الكثير من الناس أن جيش اليهود لا يُهزم، وأن زعماء اليهود لا يسرقون من أموال الناس، وأن أمنهم لا يُخترق، وأن يدهم طويلة، وأن عبقريتهم ليس لها حدود، هذا التصديق جعلهم لا يعترفون بأن خط بارليف تحطم عام ١٩٧٣م (بغض النظر عن اللعبة السياسية التي تبعت ذلك)، وجعلهم لا يعترفون بأن طائرات اليهود «تساقطت كالفراش» حسب المراسلين آنذاك.

— لم يصدق بعضهم قبل ذلك ما حصل لدبابات موشي ديان في معركة الكرامة شرقي الأردن حينما حُرقت العشرات منها ووُجد قائد الدبابة مربوطاً في سلاسل بدابته كي لا يهرب فاحترق معها وعرضت الدبابات في شوارع عمان فصدق الناس.

— لم يصدق البعض أن أطفال الحجارة أقضوا مضجع إسحق رابين فقال عن مدينة غزة قبل دخول السلطة إليها: «تمت لو أن البحر يتلع مدينة غزة».

— لم يصدق البعض أن الجندي اليهودي كان يطلق النار على نفسه لكي يصاب بجروح ليستطيع بذلك التهرب من التوجه إلى (الشريط الحدودي) الذي كان قائماً في جنوب لبنان. أو أن أمهات الجنود يتظاهرن دوماً للمطالبة بسحب أبنائهن من مستنقع لبنان.

— لم يصدق بعضهم أن من أسباب نجاح باراك قبل عام، أنه طرح شعاراً انتخابياً هو التعهد بالانسحاب من جنوب لبنان خلال سنة إذا نجح في الانتخابات، ونجح فعلاً تحت هذا الشعار، ما يدل على أن اليهود كانوا في غالبيتهم يريدون الانسحاب من المستنقع. (بغض النظر عن الملابس الإقليمية والدولية، ومن يدعم من).

— إسرائيل تجاهلت القرار ٤٢٥ الصادر عام ١٩٧٨م حتى تذكرت فجأة عام ٢٠٠٠م بأنه يجب عليها أن تنسحب من لبنان دون قيد أو شرط، ودون فرض شروط أمنية على لبنان أو تبادل السفراء، أو الحصول على بعض المياه، أو منطقة عازلة كما هو الحال في سيناء، أو قطعة أرض مؤجرة لمدة ٩٩ عاماً كما هو حال وادي عربة، فما أجل هذا الكرم الإسرائيلي دون مقابل إكراماً لسواد عيون أهل لبنان!

— بقي القول أخيراً: لم يصدق بعضهم أن جيش لحد «أكياس الرمل لليهود» سبق الجيش الإسرائيلي إلى المعابر مخلفاً الدبابات والأسلحة والذخيرة وكان الجيش اليهودي لا يزال في قلعة الشقيف ومرجعيون والقلعة تحمي الطائرات العسكرية والمروحية حتى آخر لحظة هروب، وكانت إسرائيل تخطط لإبقاء جيش لحد كقنبلة موقوتة تنفجر في حرب أهلية عقب انسحابها، فإذا به يسبقها على المعابر □